

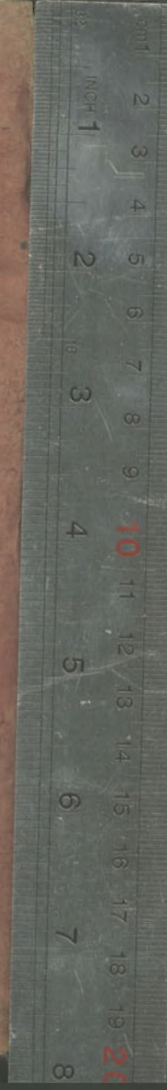
۲۰

بازدید شد
۱۳۸۲

بازدید شد
۱۳۸۲

(۱۰)
شرح معنی الرضا
و میزان الوارث و مریض
المخام و جامع الشی
تألف محمد بن حسن طوسی
مهدی از علمای خراسان
نسخه منقحه و تصحیح
مؤلف نوشته شده
(۷)

مردمان و مریض



کتابخانه مجلس شورای ملی

کتاب: معنی الرضا

مؤلف: محمد بن حسن طوسی

تاریخ: ۷۴۴۹

شماره دفتر: ۲۹۶۴۹

۱۳۳۲

۷۴۴۹

۲۰

بازدید شد
۱۳۸۲

بازدید شد
۱۳۸۲

(۱۰)
شرح معنی الرضا
و میزان الوارث و مریض
المخام و جامع الشی
تألف محمد بن حسن طوسی
مهدی از علمای خراسان
نسخه منقحه و تصحیح
مؤلف نوشته شده

کتابخانه مجلس شورای ملی

کتاب: معنی الرضا

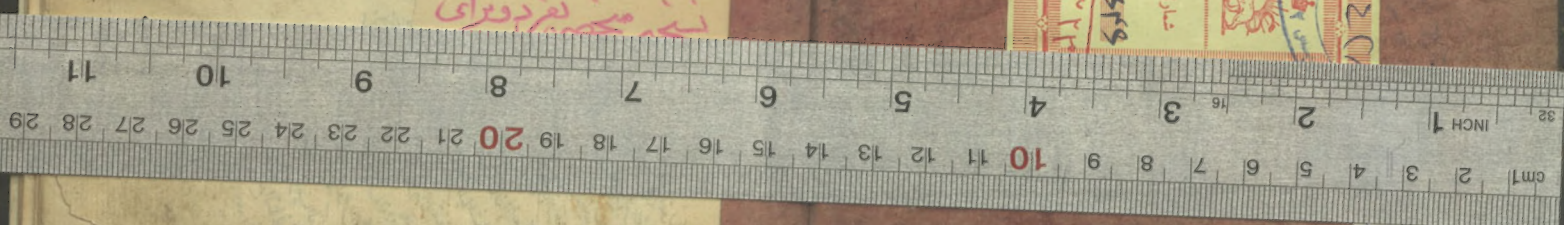
مؤلف: محمد بن حسن طوسی

تاریخ: ۷۴۴۹

شماره دفتر: ۲۹۶۴۹

۱۳۳۲

۷۴۴۹



بازدید شد
۱۳۸۲

بازدید شد
۱۳۸۲

شرح معنی الرضا
و میزان الوارث و شرح
الخوام و جامع الشان
تألیف محمد بن حسن طوسی
مهدی از علمای خراسان
نسخه منحصر بفرد و برای
مؤلف نوشته شده

مردم و شعری

کتابخانه مجلس شورای ملی
تاریخ ثبت: ۷۴۴۹
شماره ثبت: ۶۰
موضوع: فلسفه
محل: تهران
شماره قفسه: ۲۵۶۴۹
ملاحظات: X

فهرست شده
۷۴۴۹

مجلس شورای ملی

المراد بالفضل المراتب العلیة الخیرة والفاضلة
بإزالة المقتدر فان فی نفس المراد لا یختص
وتعدیة الأمر منتهی لا یجیب بما لا یسم أن نفس
الفاضلة لا یعد حقیقة لانها مجرد
العیطاء والتمتع بالانعام والأعطایة
ولا یستلزم تعدیة من المسموع لا یتم بحکام الله
علیه ولو سلم أن نفس الرضا من المسموع
المراد من موصوفه فیقال المراد
بما یزید المعنیة الصفات بحیث یقتضی
المراد بها إبرازها أشرف القدر کما یظهر
وایضا لا یقتضی فانها من المسموع لا یتم
تیزر نفس من المعنیة لا یتم
الصفت نفسها منقول الوجود من
کلیه الصفات الذاتیة کما یظهر
الوجود وکلیه الصفات الذاتیة
وإن لم یلزم المراد بالقدرة لا یتم
بذل الیقین

حاشیه خطایی

مراد الرحمن الرحیم
بما یزید المعنیة الصفات بحیث یقتضی
المراد بها إبرازها أشرف القدر کما یظهر
وایضا لا یقتضی فانها من المسموع لا یتم
تیزر نفس من المعنیة لا یتم
الصفت نفسها منقول الوجود من
کلیه الصفات الذاتیة کما یظهر
الوجود وکلیه الصفات الذاتیة
وإن لم یلزم المراد بالقدرة لا یتم
بذل الیقین

لا یتم ما لا یختار له روح فیه والمحد یخص بما للمحد فیه
اختیار وقیل للمحد یتم غیره ویكون قبل الاخصان وبعد
وإن لم یلزم المراد بالقدرة لا یتم
بذل الیقین

على كونه تعالى حيا وصلا لحسانه في عباده وان ما لا سبحانه
تعالى من صفات الكمال وبجزيل النوال باختياره تعالى وانما
ما لا لا اختيار على ما ليس بالاختيار ولا يختفي على ذوى الألبان
فلما ذكرنا آخر من الوجوه في الأول وهذا العمل بموجب حاشية
وموافقة الكتاب الجيد **وان** الجمل من الفعلية على التسمية مع
طائفة من حلية الدوام والثبات الذي يدل على التسمية
لأن الفعل المضارع يدل على الاختيار والتجدد على أنه أول
بالاعتبار في هذا المقام من الثبات والدوام لأن الأول
بمقتضى المفاصلة على أن ما يقابل بالحد من أنواع الأفعال وأما
الأفعال الثام متجددة على الاستمرار ولا يمتنع من العام
ومزيد جديد الأخصان غيب من يظفر وجها اختيارية
المضارع من بين صيغ الأفعال **فاما** ابتداء صيغة التكم
مع الغير على صيغة التكم وحده كما ذكر في الفصل فلذلك
على عظم الشأن حمد الله لما يقصته من الاشادة لانه هذا

بما لا لا اختيار على ما ليس بالاختيار ولا يختفي على ذوى الألبان

لا یتم ما لا یختار له روح فیه والمحد یخص بما للمحد فیه
اختیار وقیل للمحد یتم غیره ویكون قبل الاخصان وبعد
وإن لم یلزم المراد بالقدرة لا یتم
بذل الیقین

الاعظم والخطيب الجسيم ما لا يمكن ان يتولا وحده
بل يحتاج الى معاون ونصير ومد وظهر بل رباعيدى فيها
اشارة الى ان هذه سيجاز وتعالى ليس بحجة اللسان بل برؤيا

والادكان ايضا على ما قال الامام الرازى ان الله تعالى
ليعلم الموارد الثلاثة ووجهه ان يجعل ما يجد من الموارد
كما يجعل ما يقطع به قاطعا كما لا يمكن وهذا كذا لبعض
الحقيق في قوله على الصلوة الجماعة تفصل على صلوة الفرد
صلوة الجماعة هي الصلوة بالظم والباطن وصلوة الفرد هي الصلوة
في الظاهر فقط **واش** حرف الخطاب في محذو على اسم الله الدال
على استجماعه تعالى بجميع صفات الكمال اشارة الى ان هذا
الاستجماع من القبول بحيث لا يحتاج عليه الى غيره في الكلام
بل رباعيدى ان ترك ذكر ما يدل عليه او في غرضه المقام
بل لم يتركه الا على انه قوي للحامه محذو الاقبال ودعى الى
الاجابة على الكالحي خاطب على ما ينبغي في اللطيفة
لكنه لا يشهد به في قوله

بالايات

بالايات في اياك تعبد **واش** تاخير المفعول على تقدير العا

على الاختصاص المناسب للامام كذا ذكره في الفصل ان تقديم
الحج كما ينبغي اشتراطا بمقتضى وجار على ما هو الاصل من
تقديم العامل على المفعول لما فيه من لطفا للاشارة الى ان ما

به تقديم المفعول من الاختصاص امر كذا في شهرته واستقراره
في المفعول مؤيد ذكر ما يدل عليه بل رباعيدى ان ذكره من غرض

الكلام مع ان مشربا لاختصاصهما لانيضا عن شوب شبهة
لان المناسب ههنا فصل الافراد ان يتوقف ظاهرا على ان يعتقد

المخاطب ان الحامد المؤمن مشرك وفي ما في وجه التقديم على
محذو الاهتمام وان كان واقفا للشبهة لكنه محذو خلافا لمقتضى

احتمال الاجازة لان التخصيص لا يتم للتقديم غالبا **واش** كذا
الموضوعه لغاء البعد على ما يفرض قوله يا من شج مع ان شج

وتعالى اقرب اليامن جلد الوريد هضم نفسه واستيعادها
عن مظان الزلفى وقدم شج الصدر على توير القلب لان

فصل في بيان ان الله تعالى
هو الذي لا يشهد به في قوله
بالايات في اياك تعبد
واش تاخير المفعول على تقدير العا
على الاختصاص المناسب للامام
الحج كما ينبغي اشتراطا بمقتضى
تقديم العامل على المفعول لما فيه
من لطفا للاشارة الى ان ما به
تقديم المفعول من الاختصاص امر
كذا في شهرته واستقراره في
المفعول مؤيد ذكر ما يدل عليه
بل رباعيدى ان ذكره من غرض
الكلام مع ان مشربا لاختصاصهما
لانيضا عن شوب شبهة لان
المناسب ههنا فصل الافراد ان
يتوقف ظاهرا على ان يعتقد
المخاطب ان الحامد المؤمن مشرك
وفي ما في وجه التقديم على
محذو الاهتمام وان كان واقفا
لشبهة لكنه محذو خلافا
لمقتضى احتمال الاجازة لان
التخصيص لا يتم للتقديم
غالبا واش كذا الموضوعه
لغاء البعد على ما يفرض
قوله يا من شج مع ان شج
وتعالى اقرب اليامن جلد
الوريد هضم نفسه واستيعادها
عن مظان الزلفى وقدم شج
الصدر على توير القلب لان

الصدور والقلب وشرح مقدمة لدخول النور في القلب وذكر
البیان في شرح الصدور والبيان في توير القلب لان البيان بلغ
من البيان على ما يفرض في الزيادة في القلق فوجب الزيادة في

الاعتناء مع دليل وبرهان وتوير القلب قوى من شرح الصدور
والايلع اخرى بالاقوى والقياس في التاء من البيان كالنور

فكشافا لادوار من تخيل البيان اي تبيينه يكون خالصا عن
القصور في اقسام المرام وضائعا عن كد نقصان في اعلام

المقاصد والمهام ولوامع البيان يجوز ان يكون من اضافات الشبهة
الى المشبهة كالحج المادى البيان الذي هو كالبرق للامعة

في الاضائة وضح ذلك اما لان البيان للحس فيع الهلالية
جواب كذا في المقرر وهو ان توير القلب كذا في البروق

البيان بالبرق الخاطف ويكون البيان التوامع على ما فهم لاحذ
معنى اللعان كونه مفسد حذر من فاعله للبيان استعادة لويج

تحسينه ههنا مناسب لقوله من مطالع المائدة ان يعبر توير القلب
بمعنى اللعان كونه مفسد حذر من فاعله للبيان استعادة لويج

محذو لان البرق الخاطف ويكون البيان التوامع على ما فهم لاحذ
معنى اللعان كونه مفسد حذر من فاعله للبيان استعادة لويج

تحسينه ههنا مناسب لقوله من مطالع المائدة ان يعبر توير القلب
بمعنى اللعان كونه مفسد حذر من فاعله للبيان استعادة لويج

فصل في بيان ان الله تعالى
هو الذي لا يشهد به في قوله
بالايات في اياك تعبد
واش تاخير المفعول على تقدير العا
على الاختصاص المناسب للامام
الحج كما ينبغي اشتراطا بمقتضى
تقديم العامل على المفعول لما فيه
من لطفا للاشارة الى ان ما به
تقديم المفعول من الاختصاص امر
كذا في شهرته واستقراره في
المفعول مؤيد ذكر ما يدل عليه
بل رباعيدى ان ذكره من غرض
الكلام مع ان مشربا لاختصاصهما
لانيضا عن شوب شبهة لان
المناسب ههنا فصل الافراد ان
يتوقف ظاهرا على ان يعتقد
المخاطب ان الحامد المؤمن مشرك
وفي ما في وجه التقديم على
محذو الاهتمام وان كان واقفا
لشبهة لكنه محذو خلافا
لمقتضى احتمال الاجازة لان
التخصيص لا يتم للتقديم
غالبا واش كذا الموضوعه
لغاء البعد على ما يفرض
قوله يا من شج مع ان شج
وتعالى اقرب اليامن جلد
الوريد هضم نفسه واستيعادها
عن مظان الزلفى وقدم شج
الصدر على توير القلب لان

فصل في بيان ان الله تعالى
هو الذي لا يشهد به في قوله
بالايات في اياك تعبد
واش تاخير المفعول على تقدير العا
على الاختصاص المناسب للامام
الحج كما ينبغي اشتراطا بمقتضى
تقديم العامل على المفعول لما فيه
من لطفا للاشارة الى ان ما به
تقديم المفعول من الاختصاص امر
كذا في شهرته واستقراره في
المفعول مؤيد ذكر ما يدل عليه
بل رباعيدى ان ذكره من غرض
الكلام مع ان مشربا لاختصاصهما
لانيضا عن شوب شبهة لان
المناسب ههنا فصل الافراد ان
يتوقف ظاهرا على ان يعتقد
المخاطب ان الحامد المؤمن مشرك
وفي ما في وجه التقديم على
محذو الاهتمام وان كان واقفا
لشبهة لكنه محذو خلافا
لمقتضى احتمال الاجازة لان
التخصيص لا يتم للتقديم
غالبا واش كذا الموضوعه
لغاء البعد على ما يفرض
قوله يا من شج مع ان شج
وتعالى اقرب اليامن جلد
الوريد هضم نفسه واستيعادها
عن مظان الزلفى وقدم شج
الصدر على توير القلب لان

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

[illegible]

لذلك في اربعين يوماً ويطلق عليه موضع الضمير ايضاً

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

فيل معنى فاعل حكم فيل بمعنى مفعول **قوله** قد قلبوا احدا
الاخذ والانتخاب اي اخذ لغيره يراو به حجة جدهم في النظر
الى الكتاب بعين الاخذ والانتخاب كما يقال نظر اليه بعين البصر
وعين الانصاف وقس على ذلك معنى مدوا اعناق المنخ على ذلك
الكتاب والمنخ تبدل بصورة بصورة اخرى ادون من الاول
ففيه شادة الى اتم لواخذ ومن هذا الكتاب معاني ومغزى
عنها بغير اتم كانت العبادة ادون من عبارات الكتاب **قوله**
اضرب عن هذا الخطب يضرب عنه اي صرف عنه اي اصراف
نفسى قال الله تعالى **اقضرب عنك الذكركم** واصلة الى
اذا اراد ان يصرف مركبه ضرب به ليعود له فوضع الضرب موضع
الضرب وفي المصداق ضربت عنه اي تركته وامسكت عنه فعل
لاخاذه الى اعتبار حذف مفعول الضرب فكان بيان لمحصل المعنى
لانه معنى اخر غير الضرب **قوله** صفى اي عراضا ولا يعرض
او معرضا على انه مصدر او مفعول له او حال وقس بالوجه

الشيء

الشيء قوله تعالى **اقضرب عنك الذكركم** كما يات قوله كشفا
ما بين الخاص الى الصلح الخلف بق طوى فلان عن كشي
اذا قطعك كذا في الصلح ومعنى دون مرامهم مقام مطلوبهم
وقبل الوصول اليه **قوله** باسرها اي بجيها واسرها فقد ذهب جميعه
يشد به الاخير واذا ذهب الاخير باسرها فقد ذهب جميعه
من قولهم هذا الشيء برقة وهي قطعة الجبل البالية وقوله عن آخرها
اي بكتبتها وهو متعلق بمحذوف اي قولنا شيئا عن آخرها وان
يستلزم نقاش القول عن جميعها وقيل عن آخرها لها وكلها
عن دون من يابا وقيل عن جميعها بغير ما يخرج عن الكل وقيل
متبعا عن آخرها فيفيد البالي في العموم واورده على يابا
يؤمخ خلاف المقص لان المتابع عن الآخر كما يكون بعد المجاوزة
عنه يكون قبل الوصول اليه وقيل اي تجاوزا عن آخرها فيه
ان معنى تجاوزا عنه اي عفاه اللهم لان يعبر بضمين معنى
التدوير والمجاورة فينبغي ان يقد من اول الامر معنى الشدة

الشيء

والجواز في قوله **اللسان** وهو راعن الكد **قوله** قد قلب
اليوم ماؤه نضب الماء نضوبا اي غار وعن الاصمعي ان
البعد والرواء من المنظر ولا يخفى لطف قوله خلافا لغيره
فان شجر الخلاوي لا تمر له المراد هنا الاختلاف بالانجية
والادراج جمع وديج ودجج الكتاب طينه يقال ذهب دججه
ادراج الرياح اي هدد المراد من بقية اثار السلف ما
من اثارهم من لطايف الفوائد وشرائيف الغرايد في هذا الفن
او رواجه وفاق سورة والاعتداده والالتفات اليه
او من يفر دوايد الفقه وينشرها ويروجها بالاشتغال
بمباحثه واستخراج لطايفه وقيل المراد من بقية اثار السلف
المولى الاعظم له الذين الحكواتي **قوله** وسالت باعناق
لطايا تلك الاحاديث البطاح والابطح سبيل واسع فيرو
الحصى جمع على الابطاح والبطاح على غير القياس والمعنى
تلك الاحاديث وتخصيص الاعناق بالذكر لان السورة

والبطو

والبطو في سير الجبل كما يظهر ان فيها غالبا والكلام قليل فيها
لحال ذهاب تلك الاحاديث بحال ذهاب الشايرين على المطايا
في البطاح وسيلان البطاح باعناقها ويجوز ان يعتبر تشبيه
الاحاديث بالشايرين عليها في الذهاب على سبيل الاستعارة
بالكنية ويكون اثبات المطايا للاحاديث تخيلية وذكر
الاعناق وسيلان البطاح لها تشيحا وان يعتبر تشبيه الا
بالمطايا على طريقة تحييم الماء ويكون ذكر الاعناق وسيلان
الطاح تشيحا للتشبيه **قوله** واما الاخذ والانتخاب
ذكره لان جماعة شالوه اختصارا للشرح معتلين بان ارباب
الطلب قد تفاديتهم وان اصحاب الانحال قد قصدوا
الاخذ والانتخاب واعتدرا نائبا عن عدم الحاجة مستوفيا
ذكر من ان الاثبات بما يستحسنه جميع الطابع ليس في قدر
البشر وان هذا الفن قد كسد سورة وذهب رواجه ودفع ثاق
من تعليمهم لما يحتاج الى الدفع بان الاخذ والانتخاب امر

الانحال

ينشط لا يكتب من يتكلم العاقل الذي يقع الاختار والاختيار
في كلامه او ينشط لا يكتب من يتكلم ويؤيد الاول قوله
فلا يرون من كمال الكرام نصيب فهو كما قيل لما تقدمه وذكر
الطيب ربما يرتجى ايضا وفي بعض النسخ ولا يرون الواو وهذا
فيستقيم على وجهين اما على الاول فظهر واما على الثاني فهو
على طرز **قوله** وكيف ينه في آخره ومضطوم في سلكه وما ذكر
على وجه ذكرنا في قوله ما الاختار والاختيار وهو انما التقدير
المحل الواقع في ذهن السامع فانه لما اعتذر عن عدم الاستماع
بمشوهم وقع في ذهن السامع انما ياتي شئ يدع ما علوا بغير
فقال واما الاختار والاختيار وقوله فلا يرون ان مصراع اوله
شربنا واهرقنا على الارض حرة وقد يروى ولكنا من ارض
الكرام نصيب ويقسم الكاس بالخير ولا يجنب ملائكة
الاول وان كان لا يجنب ههنا عن لطف حيث يكون اشارة الى
شئ اخر لا اهل الاختار **قوله** ينهراي يمنع من التهور

الانسان
ويرون

اسعاف
مجت
روا

المنع

المنع والتبر ولا ينبغي وجعل لفظ القيمة عن المنع لفظا من ومن
العالين لفظ السائلين كان ذكرنا لكها ومطابقة لفظ
القرآن واما السائل فالاتي بلفظها في المعنى **قوله** ومن
هذا متعلق بقوله فليعلم وان كان الفاعل المستبني لا
وقعت غير موقعا على ما قالوا في قوله تعالى وارتكبت كثيرا
العشق والغرام والولوع والظلم العظمى والمواجرة هاجرة
وهي نصف الهاد عدا شتدا والحر والام حمر العظمى والحر
طلب الشئ من غير روية وفكر في قوله بقدر حجم دون مشوهم
ومطلوبهم ومحوها اشارة الى انهم سألوا ذلك من غير فكر
وفيها مباغته في كونه مطلوبهم وثانيا الاول في مقابلة الاول
وثانيا الثاني بمعنى صار لمن بقيت العنان الى صفة **قوله**
والعنان العائنة الاول ان يكون بدون الواو ليكون قولنا ثانيا
حالا من فاعل انتصبت لانه لا يظفر ما يصح لعطف عليه
ثانيا الاول اما صفة مصدر اي انتصبت انتصبا ثانيا او ظرف
مخذوف

المنع والتبر ولا ينبغي وجعل لفظ القيمة عن المنع لفظا من ومن
العالين لفظ السائلين كان ذكرنا لكها ومطابقة لفظ
القرآن واما السائل فالاتي بلفظها في المعنى **قوله** ومن
هذا متعلق بقوله فليعلم وان كان الفاعل المستبني لا
وقعت غير موقعا على ما قالوا في قوله تعالى وارتكبت كثيرا
العشق والغرام والولوع والظلم العظمى والمواجرة هاجرة
وهي نصف الهاد عدا شتدا والحر والام حمر العظمى والحر
طلب الشئ من غير روية وفكر في قوله بقدر حجم دون مشوهم
ومطلوبهم ومحوها اشارة الى انهم سألوا ذلك من غير فكر
وفيها مباغته في كونه مطلوبهم وثانيا الاول في مقابلة الاول
وثانيا الثاني بمعنى صار لمن بقيت العنان الى صفة **قوله**
والعنان العائنة الاول ان يكون بدون الواو ليكون قولنا ثانيا
حالا من فاعل انتصبت لانه لا يظفر ما يصح لعطف عليه
ثانيا الاول اما صفة مصدر اي انتصبت انتصبا ثانيا او ظرف
مخذوف

ان ان طبعه كالماء وال نار وهو غاي تجرد القوي والطف
الطبيعية الأجوب لقطع كل اغرائ ذي غيرة قائم الكرجاء
اي مظهر الاطراف **قوله** وقوضت عن خيالمها الاختتام
التقويض نقض الانا من غير هدم والخيال جمع خيعة ومعنى
نقضها بالاختتام ان الكتاب قبل الانعام للاختتام به عن
نظر الانام كان كمن ضرب عليه الخيعة واطهارة على الناس
بعد الانعام كان كقض الخيعة ورفعها ومعنى قوله بعد ما كشف
انه كشف ولا من وجوه اللطائف انما انما ثم قوض عنها انما
انما يكشف وجوها على الماء والفاخي والحد جمع خيعة
وهي الخيعة من السباكي لها عن حسناتها والنام ما كان على
المن انما انما وفي بعض النسخ قوضت عن خيالمها بالاختتام
وفي بعضها خيالمها بالاختتام ومعنى اضافة الخيالم الى الاختتام
انما ضربت على لاجله وفي بعضها افضت عن خيالمها بالاختتام
الفضل لكسر والختام ما يجمع به من طين ومخوة ومعنى فضة

المنع والتبر ولا ينبغي وجعل لفظ القيمة عن المنع لفظا من ومن
العالين لفظ السائلين كان ذكرنا لكها ومطابقة لفظ
القرآن واما السائل فالاتي بلفظها في المعنى **قوله** ومن
هذا متعلق بقوله فليعلم وان كان الفاعل المستبني لا
وقعت غير موقعا على ما قالوا في قوله تعالى وارتكبت كثيرا
العشق والغرام والولوع والظلم العظمى والمواجرة هاجرة
وهي نصف الهاد عدا شتدا والحر والام حمر العظمى والحر
طلب الشئ من غير روية وفكر في قوله بقدر حجم دون مشوهم
ومطلوبهم ومحوها اشارة الى انهم سألوا ذلك من غير فكر
وفيها مباغته في كونه مطلوبهم وثانيا الاول في مقابلة الاول
وثانيا الثاني بمعنى صار لمن بقيت العنان الى صفة **قوله**
والعنان العائنة الاول ان يكون بدون الواو ليكون قولنا ثانيا
حالا من فاعل انتصبت لانه لا يظفر ما يصح لعطف عليه
ثانيا الاول اما صفة مصدر اي انتصبت انتصبا ثانيا او ظرف
مخذوف

المنع والتبر ولا ينبغي وجعل لفظ القيمة عن المنع لفظا من ومن
العالين لفظ السائلين كان ذكرنا لكها ومطابقة لفظ
القرآن واما السائل فالاتي بلفظها في المعنى **قوله** ومن
هذا متعلق بقوله فليعلم وان كان الفاعل المستبني لا
وقعت غير موقعا على ما قالوا في قوله تعالى وارتكبت كثيرا
العشق والغرام والولوع والظلم العظمى والمواجرة هاجرة
وهي نصف الهاد عدا شتدا والحر والام حمر العظمى والحر
طلب الشئ من غير روية وفكر في قوله بقدر حجم دون مشوهم
ومطلوبهم ومحوها اشارة الى انهم سألوا ذلك من غير فكر
وفيها مباغته في كونه مطلوبهم وثانيا الاول في مقابلة الاول
وثانيا الثاني بمعنى صار لمن بقيت العنان الى صفة **قوله**
والعنان العائنة الاول ان يكون بدون الواو ليكون قولنا ثانيا
حالا من فاعل انتصبت لانه لا يظفر ما يصح لعطف عليه
ثانيا الاول اما صفة مصدر اي انتصبت انتصبا ثانيا او ظرف
مخذوف

من الاستغارة بالكناية والتجليل والترشيح **قوله** جوده
الترشيح بالجميل وجوده الفطنة بالخاء المعجمة الترشيح اول ساء
يستعمل من العلم استعملت ليا ينشط من العلم جامع التفسير
المجودة فان احدها سلب مجودة الارواح والآخر سلب مجودة
الانتباه ثم محل العلم وهو الطبيعة من جاز في المرتبة الثانية
والصبر يوصف بالثبات والحنث في ذكر الجوده مع الترشيح التي
في انما في الاصل وجعل الجوده بالتر لطف ظاهر والترشيح
الترشيح فينا سببا يجعل الجوده لان الترشيح تحل
النار وفي وصف ترشيح الجوده وفطنة بالجوده اشارة

بالاختتام ان الكتاب قبل التمام كان محبوبا عن امين الختام
كالتي الختم واذ ختم فقد انال ما يحجب عن نظر الطالبين
وعلموا من النظر الى فضا ذلك كقص الختام **قوله** وضع

الغزير على طرف التمام وهو بفتح صغير ربما يحجب به خصائص
البوت كناية عن تمثيل اخذها وتحصيلها وتيسير طريق الوصول

الى وصلها راقى الشيء بروقى اعني ارفع شرفه حددها

قوله هو البناء باللسان البناء وان اختص باللسان حقيقة

لكن ذكره لغو اياها التخصيص على مقابلته للشكر والتعظيم باختصاص

الحمد باللسان وان مدار ما قصد ههنا من بيان الفرق والتبينة

بينهما وظهور ما يسور من تفرع النسبة بينهما على تعريفهما

قال سواء تعلقت بالاعتقاد وبغيرها وسواء كان باللسان وبالحنان

او بالاذكار وان كان الاطلاق في التعريفين يعنى عن ذكر

هذين التعيين وقد يوجب ذكره بان الشا يطلق على ليس

باللسان حقيقة كما في قولك انى بجان على ذرة والحداد

انت

بجلاى المذكور ثم يصدق المذكور على بناء الجليل على

قصد التعظيم بخلاف المذكور ههنا فان اعتبر في حقيقة الحمد

كلا الأمرين فالحلل في كلا التعريفين لا شغل لكل منهما على

منها وان اعتبر في الجليل فقط فالحلل في التعريف المذكور

ههنا وان اعتبر في قصد التعظيم فقط ففي المذكور ثم

ولا يبعد ان يرجح الأخير فيستقيم ما ذكره بان احدا اذا

اشى على ظاهرا بانواع الشا على ما فعل من هذا لأموال وقيل

النفوس يعنى على قصد التعظيم فالظاهرا انحد ولما يذم هذا

الحامد لان حده لا يقع في محله اللهم الا ان يقر الجليل بغير

من ان يكون جميلا في الواقع ويجعل الحامد جميلا والظان

الحامد في الصورة المذكورة يجعل الحمد على جميلا ويصير

بصورته بفتح شئ وهو اتم ذكره ان الحمد يخص الامر الاخيرا

وما ذكرهنا مطلق عن الشئ به ولا يبعد ان يرجح الاطلا

بانه لا يوجب اشكاله في حد الله تعالى على صفاته لا ههنا

ليست

انت كائنيت على نفسك فلا بد من ذكر قيدا للسان احترازا
عن ذلك ويتوجه عليه ان كون اطلاق الشا عليه بطريق الحقيقة
ممنوع ولو سلم فالظان المراد من كونه باللسان ان يكون
قولا ولا شأن ذلك القول وان لم يكن جارحا للسان لانه
تعالى عنه ووجه التعمير عن كونه قولا بكونه باللسان ان العا
ان القول يكون به وبنينا من كونه به ان يكون قولا وبانه
فتشاء الله تعالى ان كان حقيقة فحمد الله ابع كذا وان كان
جارحا فجاز ولا وجه للاخترا بقاء اللسان عنه لانه على

الاول لا يصح الاحتراز بل لا يصح التعريف بالاعتداد كما من

القول وعلى الثاني لا حاجة الى الاختراز واعلم ان بين

التعريف الذي ذكرهنا وبين ما ذكره الشرح وهو البناء

باللسان على الجليل عموما من وجه لانه ترك ههنا قيد كونه

على الجليل وذكر قيد كونه على قصد التعظيم وعكس في الشرح

فالذكر ههنا يصدق على بناء على قصد التعظيم لا على الجليل

فالمذكور ههنا يصدق على بناء على قصد التعظيم لا على الجليل

فالمذكور ههنا يصدق على بناء على قصد التعظيم لا على الجليل

فالمذكور ههنا يصدق على بناء على قصد التعظيم لا على الجليل

فالمذكور ههنا يصدق على بناء على قصد التعظيم لا على الجليل

فالمذكور ههنا يصدق على بناء على قصد التعظيم لا على الجليل

فالمذكور ههنا يصدق على بناء على قصد التعظيم لا على الجليل

فالمذكور ههنا يصدق على بناء على قصد التعظيم لا على الجليل

فالمذكور ههنا يصدق على بناء على قصد التعظيم لا على الجليل

فالمذكور ههنا يصدق على بناء على قصد التعظيم لا على الجليل

فالمذكور ههنا يصدق على بناء على قصد التعظيم لا على الجليل

فالمذكور ههنا يصدق على بناء على قصد التعظيم لا على الجليل

فالمذكور ههنا يصدق على بناء على قصد التعظيم لا على الجليل

فالمذكور ههنا يصدق على بناء على قصد التعظيم لا على الجليل

فالمذكور ههنا يصدق على بناء على قصد التعظيم لا على الجليل

فالمذكور ههنا يصدق على بناء على قصد التعظيم لا على الجليل

فالمذكور ههنا يصدق على بناء على قصد التعظيم لا على الجليل

فالمذكور ههنا يصدق على بناء على قصد التعظيم لا على الجليل

فالمذكور ههنا يصدق على بناء على قصد التعظيم لا على الجليل

فالمذكور ههنا يصدق على بناء على قصد التعظيم لا على الجليل

فالمذكور ههنا يصدق على بناء على قصد التعظيم لا على الجليل

فالمذكور ههنا يصدق على بناء على قصد التعظيم لا على الجليل

فالمذكور ههنا يصدق على بناء على قصد التعظيم لا على الجليل

فالمذكور ههنا يصدق على بناء على قصد التعظيم لا على الجليل

فالمذكور ههنا يصدق على بناء على قصد التعظيم لا على الجليل

فالمذكور ههنا يصدق على بناء على قصد التعظيم لا على الجليل

فالمذكور ههنا يصدق على بناء على قصد التعظيم لا على الجليل

[illegible][illegible]

Handwritten text in Devanagari script, likely a continuation of the previous page, mentioning 'संस्कृत' (Sanskrit) and 'विज्ञान' (Science).

[illegible][illegible]

نعم في بعض النسخ للعدل أصلاً فيدل بظاهره ان نفس الأسمية
يدل على الدوام ويمكن ان يقال ان الأسمية تدل على
لفظية على وجه الثبوت كما ذكر الشيخ وعقيلته على الدوام كما
ذكره الرضوي رحمه الله تعالى في الصفة المشبهة لها لما لم تدل
على التجدد ثبت الدوام بعقضي العقل الأصل في كل ثابت
دوام فالشيخ في الدلالة اللفظية على الدوام فلا ينافي
اثبات الدلالة العقلية عليه فان قلت الحد لله جلته اسمية
ظرفية والظرفية فعلية فقلت لا والناجوا اختصار الفعلية
مقتضياً لآراء الظرفية وقد صرحوا بان الأسمية التي خبرها
فعلية يعيد التجدد كالفعلية فكذلك خبرها ظرفية قلت
قد صرحوا بان محسلاً عليك يعيد الدوام وكذا قوله تعالى
انا معكم مع ان الخبر ظرفية فالوجه ان يوفق بان الأسمية
التي خبرها ظرفية انما يعيد التجدد اذا لم يوجد داع الى الدوام
كالعدل مثلاً اما اذا وجد فجل على الدوام وفيه انه يقتضي

هذا هو الوجه في الدلالة اللفظية على الدوام

ان يجوز اذا وجد داع الى الدوام ان يحمل الأسمية التي خبرها
فعلية على افادة الدوام وهو مشكوك في التصريح بها كما فعله
المختص في افادة التجدد ولو جاز هذا لما كان يحمل الفعلية
عليه على افادة الدوام عند وجود الداعي ولا يقدم عاقل
على التزام اللزم الا ان يفرق بين التصريح بالفعل وتقدم
والاوجان يفرق بين الفعلية وبين الأسمية التي خبرها
فعلية بان المقصود في الفعلية نسبة الفعل الى فاعله وانما دل
على التجدد البنية والمقصود في المذكورة نسبة الفعلية الى مبتدئها
ولزم كونها لا على التجدد ودموع ولزم كون النسبة التي في
والأسمية التجدد لا يستلزم كون نسبتها الى المبتدئ كذلك يجوز
ان يحمل هذه الأسمية على افادة الدوام عند وجود الداعي على
الفعلية وقد يقال لظرف ما يقتدر بالفعل اذا لم يقع خبراً بل
اوصلة مثلاً واما اذا وقع خبراً فيقتدر باسم الفاعل لأن الأسمية
في الخبر لا واد وقد ذكر بعض المحققين ان المنع من قولنا

هذا هو الوجه في الدلالة اللفظية على الدوام

زيد في الدار ثابت فيها لا يثبت واستقر وفي بحث وهو انهم
ذكروا كون اختصار الفعلية مقتضياً لآراء الظرفية في كون
المستغرق فيها صريح في ان الخبر الظرف مقدّر بالفعل
ويمكن ان يقال انما قدّر الطرف بالفعل اذا لم يوجد داع
الى قصد الدوام والثبتان اما اذا وجد فلا بد من تدعيم
الفاعل الجائز للداعي **قوله** وتقدم المحمد باعتبار ذلك هو
لا يبق هذا الكلام غرضي بواسطة المقام والاهتمام
باسم الله تعالى في ذلك والداعي ينبغي ان يقدم في الاعتبار
ولكن لم يتقدم في خبري لا يوجد ولا نأفول كون البلاغة
مطابقة الكلام مقتضى الحال لا رعاية الأمور الداللة بترجيح
الغرضي وقد يجاب بان لا يرجح الغرضي بل تعارضها
فمساقتا فعلها هو الأصل من تقديم المبتدئ على خبرها
اذا كان المبتدئ ساداً مسداً للفاعل بحسب الأصل فان تقرر
الفاعل بتقديم على المفعول **قوله** كاذب اليه صاحب الكشاف
قوله ان المبتدئ هو المفعول

هذا هو الوجه في الدلالة اللفظية على الدوام

قوله ان المبتدئ هو المفعول

هذا هو الوجه في الدلالة اللفظية على الدوام

فالدرك في قوله ولما يتوهم اختصاصه بشئ دون شئ

يعني انه لو ذكر المنعم به فاما يذكر بعضه ليعذر ذكر جميعه

تفصيلا في توهم الاختصاص بالمدكور فاما ذكر الوهم

لان التخصيص المذكور لا يوجب في ما عدا المذكور فان

يقر ان تعذر ذكر الجميع تفصيلا فلا يخفى في مكانه اجمالا

فالعليل ما ذكر قلنا اما ذكر الجميع اجمالا بان يذكر كل مفيد

العموم فيما يتوهم خروج البعض بشئ من التخصيص في العول

سيما في المقامات الخطائية فتوهم الاختصاص بالعض

قائم ايضا في ذكر كل اجمالا وقد يوجب التعليل بان يمدح

المنعم به اما يذكر الكل اجمالا او يذكر البعض تفصيلا فالعليل

انما هو التافه وليس بذلك قوله وعائنه اعراضا لاجل

وهي كون الابتداء مناسبة المقصود وهو ما يكون سببا

لبراعه الاستهلال لا يتوقى الابتداء كما لم يقتضيه لسانه

تكون شتمه السبب باسم السبب تنبيه على كمال السبب وقوله

لا يجر من التوهم ان لا يجر من التوهم ان لا يجر من التوهم

في قوله لا يجر من التوهم ان لا يجر من التوهم ان لا يجر من التوهم

في قوله لا يجر من التوهم ان لا يجر من التوهم ان لا يجر من التوهم

في السببية ثم ان البراعه انما باعتبار ذكر الاليان وهذا

الكتاب في فن الاليان والاليان وان اختلفا معني لكن يتقاربا

في الاسم واما باعتبار ان فن المعاني والاليان يتعلق بالياء

بالمعنى المذكور وهذا هو المنطق الفصيح المعرب على الضمير

ثم ان رعاية البراعه تحصل بذكر تعليم الاليان سواء لو حظ

كونه خاصا بعد عام وسواء كان هناك عطف او لا فخليل

كون علم من عطف الخاص على العام بالرعاية لا يجر من شئ

والتوجيه بالتعليل لما يتضمينه قوله من عطف الخاص

على العام وهو مطلق الذكر يابا والعليل الاخر وهو قوله

وتبينها على فضيلة نفع الاليان لان التبيين انما يحصل بجملا

كونه خاصا بعد عام ومعطوفا عليه ويمكن التوجيه بان

يعتبر ولا عطف قوله وتبينها على رعاية تجميل الجمع على

ولا شك ان حصول المجموع يتوقف على ملاحظة كونه خاصا

معطوفا على عام فليتأمل قوله ما لم نعلم ذكره وان كان

في قوله لا يجر من التوهم ان لا يجر من التوهم ان لا يجر من التوهم

انما هو التافه وليس بذلك قوله وعائنه اعراضا لاجل

وهي كون الابتداء مناسبة المقصود وهو ما يكون سببا

لبراعه الاستهلال لا يتوقى الابتداء كما لم يقتضيه لسانه

تكون شتمه السبب باسم السبب تنبيه على كمال السبب وقوله

لا يجر من التوهم ان لا يجر من التوهم ان لا يجر من التوهم

في قوله لا يجر من التوهم ان لا يجر من التوهم ان لا يجر من التوهم

في قوله لا يجر من التوهم ان لا يجر من التوهم ان لا يجر من التوهم

في قوله لا يجر من التوهم ان لا يجر من التوهم ان لا يجر من التوهم

في قوله لا يجر من التوهم ان لا يجر من التوهم ان لا يجر من التوهم

في قوله لا يجر من التوهم ان لا يجر من التوهم ان لا يجر من التوهم

في قوله لا يجر من التوهم ان لا يجر من التوهم ان لا يجر من التوهم

في قوله لا يجر من التوهم ان لا يجر من التوهم ان لا يجر من التوهم

في قوله لا يجر من التوهم ان لا يجر من التوهم ان لا يجر من التوهم

في قوله لا يجر من التوهم ان لا يجر من التوهم ان لا يجر من التوهم

في قوله لا يجر من التوهم ان لا يجر من التوهم ان لا يجر من التوهم

في قوله لا يجر من التوهم ان لا يجر من التوهم ان لا يجر من التوهم

في قوله لا يجر من التوهم ان لا يجر من التوهم ان لا يجر من التوهم

في قوله لا يجر من التوهم ان لا يجر من التوهم ان لا يجر من التوهم

في قوله لا يجر من التوهم ان لا يجر من التوهم ان لا يجر من التوهم

اعطى الرسول كون خطاب مفصلا او فاصلا على ان يكون

المصدر من المعلوم ومن المجهول وفي هذا الوجه قد وطأ

فان حقيقته التمهيد الخفية من اود فضل الخطاب وكما

التشريف انما هو كون خطابا فاصلا او مفصلا لا ذات

الخطاب قوله فبينه من تبيين الشئ اي علمه ببيان المعنى

خطابه خالص عما يوجب الاهتمام وصعوبة فهم المراد فليجمل

بفصاحة الكلمة والكلام وقدم كون الفصل بمعنى المفصول

لان شرف الخطاب من حيث هو خطاب بكونه مفصلا لا بكونه

فاصلا قوله بدليل اهيل لان التصغير يرد الشئ الى اصله

وعلى ما نقله الكشاف عن بعض الكرام ان قال هل اهيل ولا

واويل فالظاهر ان اصلاء لهما من قول جمع ظاهرهما

على ما اشير من جواز افعال جمع فاعل صاحب احتياج التفتت

كما ذكره وحملته في شح الكشاف ان فاعلا لا يجمع على افعال فما

جمع محب بالكسر تخفيف صاحب كبر وانما اوجع محب السكون

في قوله لا يجر من التوهم ان لا يجر من التوهم ان لا يجر من التوهم

في قوله لا يجر من التوهم ان لا يجر من التوهم ان لا يجر من التوهم

في قوله لا يجر من التوهم ان لا يجر من التوهم ان لا يجر من التوهم

في قوله لا يجر من التوهم ان لا يجر من التوهم ان لا يجر من التوهم

اعمل

في شهر رمضان في دفع الغير الاول على الثاني يكون فيه
الغير الثاني وغاية ما يمكن ان يوصل الى حلاله قوله علم البلاغة
على معنى علم لزيادة اختصاص بالملازمة وهو علم الحماة
والبيان وكذا قوله وعلم توابعها على معنى علم لاختصاص
بتوابعها وهو البديع وقوله لا يغير من العلوم اشارة ان
القضايا في البنية الى سائر العلوم فان دفع ان العرب يعرفون
ذلك بحسب التكيف ولا يستقيم المحرر قوله فيكون من ادق
العلوم تفرع على ما تقدم بواسطة منه قد مشهورة ولو
ادعى ان حجاب دقايق العربية ادق دقايق العلوم فلا يخفى
ان دقة العلوم يوجب دقة العلم لا دقة العلم ولو صحت هذه
المقدمة فليست مسلمة ولا مشهورة ليعني شرا فان ذكرها
انما يعرف ان القرآن محج لا يقال ان اراد معرفة نفس الحجاز
القرآن فالحصر غير مستقيم لان الحجاز يعلم ما يذكر في علم
الكلام حيث يبحث عن كون القرآن محجة للرسول على الصلوة و

تأمل قوله علم البلاغة على المعنى الاعلى لا الاكسدة وجعل
قوله وتوابعها عطفا على البلاغة وكذا حلال قوله وتوابعها
على ان علم للبديع وكلاهما لا يخرج عن اشكال ما الاول فلا
يلزم العطف على جزاء الكثرة ورجع الضمير اليه باعتبار المعنى
الاعلى اللهم الا ان يقال انه يلزم كون البلاغة علما للغير
كعلم البلاغة كما قال صاحب الكتاب في رمضان وشهر
او تركب ان قوله وعلم توابعها اشارة الى ان المتضاف محذور
فالخطوف على علم البلاغة ويكون جزئ توابعها كالحج الآخرة
في قوله تعالى والله يريد الآخرة اي عرض الآخرة في يدفع
بعض الاشكال على الاول بنسخ كره واما الثاني فلان
العلم لو كان كان علم توابع البلاغة وتوابع
البلاغة لا توابعها وهو خطأ وعلى الاول يكون في توابعها
تعيين تناف كدونها العينية احدها حذف بعض العلم و
الآخر اقامه المضمرة مقام المظهر في الا ان ينشأ كدونها
في شهر

كما يجب ان يشبه شئ بشئ في الشئ فكذلك عن ذكر ان كان
المشبه والاستعارة الحقيقية ان يشبه الشئ بشئ من لوازم
المشبهه والاكلام ان يذكر لفظه معينا قريب ويجيد
ويراد البعد والفرق ان يذكر في كلام المشبه ذكر وجه
ههنا وجهين الاول ان يشبه اجرة الحجاز بالاشياء
تحت لاسنار ووثقت لاسنار والوجه فالشبه استعارة بالكا
واشبات الاستعارة تحليلة وذكر الوجه الهام فان
الوجه يستعمل في معين الحضور المحصور وهو المعنى القريب
والطريق وهو المعنى البعيد وارب هذا البعيد والتا ان يشبه
نفس الحجاز بنصور الحسنة ويقتا الوجه للاعجاز فالشبه
استعارة بالكناية والاشبات استعارة تحليلة وذكر الاشياء
ترشح لكها ما لا يشبه به وهو الصور الحسنة فان قلت الترخ
كما يجب يرقن لفظا المشبهه فلا يتصور في صورة الاستعارة
بالكناية فانه لا ذكر للشبهه فيها اصلا وان جعل الترخ تحليلة

يراد به ان يكون اجرة الحجاز كاجرة غيره
وان اراد معرفة ان اعجاز كمال بلاغته لا للمعنى او السلا
عن الاختلاف والتناقض او غير ما قلنا ذلك لان ذلك اعم
يعرف ما يذكر في علم الكلام في البتات ورايد ذكر بعض
الفن لانا نقول اراد معرفة الاعجاز ثابت لنباء على كونه
مراتب البلاغة وهذا لا يعرف على التحقيق والتفصيل الا بان
يتبين بانه على مراتبها وذلك انما يحصل بعلم البلاغة لا
بذكر في الكلام فليتامر ولو جعلت قوله كونه متعلقا بقوله
فيكون المعنى ان المعرفة المعلنة كونه في اعلامها انما يحصل
العلم اندفع الاشكال فان قلت سيئ ان الظرف الاعلى وما يرق
من كلامها هذا الاعجاز والمعلوم ان القرآن واقع في هذا الاعجاز
فانما ان كل في الظرف الاعلى فلا يكف وان بعض الآيات على
طريق من البعض كيف يستقيم قوله في علم مراتب البلاغة قلت
المراد على مراتبها ههنا ما يعبر عن الطرف الاعلى وما يقرب منه هو كونه
هذا الاعجاز قوله وتفسيره وجه الاعجاز الاستعارة والكناية
الوجه الاول هو ان الاعجاز هو العلم بالاعجاز والاعجاز هو العلم
بالاعجاز والاعجاز هو العلم بالاعجاز والاعجاز هو العلم بالاعجاز

[illegible]

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

جواب الکاغذینا اذ کان تبیه و امرنا بان یکرهنا و یطهروا لکرمه فاعلم
فصله الکرام فام بان ذکره فمقریه المصنف لکرمه
جواب

ان نقل
من الموضع والصفة
عامة
والله اعلم
بقدر اعتبار ذلك في غير موضع
واحد
في هذا
الموضع
الذي هو
موضوعنا
الحاضر
الذي هو
موضوعنا
الحاضر

قوله في المصنف في التفسير ان لا يمكن ان يقال المراد باللفظ الكثرة
والوحد على ما ذكره في الفصل وانه اللفظ يخرج الاعلام
المرتبة وان كان المشهور المذكور في اكثر كتب النحو وانما كان
او يقال هذه الاعلام مرتبة صورة ولفظا والمعتبر في اللفظ
انما هو نفس اللفظ **قوله** اذ لم يجمع كونه بلفظ واحد
او لا يجمع كونه بلفظ واحد

ما يمكن ان يقال المراد باللفظ الكثرة والوحد على ما ذكره في الفصل وانه اللفظ يخرج الاعلام
المرتبة وان كان المشهور المذكور في اكثر كتب النحو وانما كان
او يقال هذه الاعلام مرتبة صورة ولفظا والمعتبر في اللفظ
انما هو نفس اللفظ **قوله** اذ لم يجمع كونه بلفظ واحد
او لا يجمع كونه بلفظ واحد

اقول ان الصواب ان لا يقال ان اللفظ يخرج الاعلام
المرتبة وان كان المشهور المذكور في اكثر كتب النحو وانما كان
او يقال هذه الاعلام مرتبة صورة ولفظا والمعتبر في اللفظ
انما هو نفس اللفظ **قوله** اذ لم يجمع كونه بلفظ واحد
او لا يجمع كونه بلفظ واحد

بل ليس بكلمة ويراد باللفظ معنى الكلمة فلا بعد اصطلاحي
للفظ كونه بلفظ واحد **قوله** انما هي باعتبار المطابقة لان بلاغة الكلام مطا
لمقتضى الحال وبلاغة المتكلم ما يقتضيه على تاليف كلامه
بليغ فالمطابقة معتبرة في كونه ما قيل مراد هذا القائل ان
في تجميع كلام المتكلم وفي نظرنا

البلاغة عندنا العرب ليست الا بالاختيار المذكور ففتح ما ذكره
من التعليل لا تحاصله يرجع الى السماع والاستدلال كاختصاص
من التعليل ويمكن ان يدفع بان كون البلاغة هذا الاختيار
انما عرف بما في الكتاب من اخذ المطابقة في تعريف البلاغة
وليس يقل ذلك من العرب اصلا وهو **قوله** الغيا للتركيب
فيما مر بينهما تفسير للختلفة وبيان لما هو مناط التعذر ولا
خفاء ان المراد من امر لهما امر يصح تعريفهما بيانها وله
اختصاص بها ولا فلفظا ومات العائنة يعر بالمطابقة للختلفة
والها مشتركة فيها وقد اورد على بن الحاجب في ما فعل من
فصله المستثنى ولا تفرقة بين القسمين بانه لا حاجة اليه
لان القسمين مشتركان فيما يصح تعريفها وهو المذكور بعد
الاوخالها كما ذكر صاحب اللباب **قوله** وتفسير الفضا
بالخوص لا يخرج عن تسامح كما ذكر في الشرح ان الفضا عند
هي كون اللفظ جاري على القوانين المستنبط من استقراء
قوله

قوله ان الصواب ان لا يقال ان اللفظ يخرج الاعلام
المرتبة وان كان المشهور المذكور في اكثر كتب النحو وانما كان
او يقال هذه الاعلام مرتبة صورة ولفظا والمعتبر في اللفظ
انما هو نفس اللفظ **قوله** اذ لم يجمع كونه بلفظ واحد
او لا يجمع كونه بلفظ واحد

قوله ان الصواب ان لا يقال ان اللفظ يخرج الاعلام
المرتبة وان كان المشهور المذكور في اكثر كتب النحو وانما كان
او يقال هذه الاعلام مرتبة صورة ولفظا والمعتبر في اللفظ
انما هو نفس اللفظ **قوله** اذ لم يجمع كونه بلفظ واحد
او لا يجمع كونه بلفظ واحد

كثير الاستعمال على السنة العرب الموثوق بعرضهم
وما ذكره من الخوص لا شك انه ليس عين هذا الكون
ولا ام صادقا عليه ولا يصح تفسير الفضا التي هي هذا
الكون بما ذكر من الخوص فان ادعى درجات التعريف
صادقا على المعرف وصدقنا لخص هذا الخوص على ان
هذا الكون لا يجب صدق الخوص على الكون فان
صدق المشتق على المشتق لا يستلزم صدق المأخذ على

كثير الاستعمال على السنة العرب الموثوق بعرضهم
وما ذكره من الخوص لا شك انه ليس عين هذا الكون
ولا ام صادقا عليه ولا يصح تفسير الفضا التي هي هذا
الكون بما ذكر من الخوص فان ادعى درجات التعريف
صادقا على المعرف وصدقنا لخص هذا الخوص على ان
هذا الكون لا يجب صدق الخوص على الكون فان
صدق المشتق على المشتق لا يستلزم صدق المأخذ على

قوله ان الصواب ان لا يقال ان اللفظ يخرج الاعلام
المرتبة وان كان المشهور المذكور في اكثر كتب النحو وانما كان
او يقال هذه الاعلام مرتبة صورة ولفظا والمعتبر في اللفظ
انما هو نفس اللفظ **قوله** اذ لم يجمع كونه بلفظ واحد
او لا يجمع كونه بلفظ واحد

قوله ان الصواب ان لا يقال ان اللفظ يخرج الاعلام
المرتبة وان كان المشهور المذكور في اكثر كتب النحو وانما كان
او يقال هذه الاعلام مرتبة صورة ولفظا والمعتبر في اللفظ
انما هو نفس اللفظ **قوله** اذ لم يجمع كونه بلفظ واحد
او لا يجمع كونه بلفظ واحد

محمدا على المعرف مع ان من اهل المعقول من يجوز التعريف
بالمباين كتعريف البيت بالمحد وان والسقف وما نقله
رحمة الله ان وجه صحة التعريف في الجملة ان قصد المبالغة
وادعاء ان الخوص هو الفضاحة فزيادة تصحيح ولا يجب
عليه ان يشترك في لا يفتقر اليه في التعريفات لان الادعاء
كثيرا ما يعتبرون ذلك بل ادعى منه بابا تعريفات
وقيل وجه التسامح ان الفضاحة وجودية والخوص معنى
وتجده عليه منع كونه وجودية ولو سلم فلا شك في صحة
رسم الوجودي بالعدم من غير تسامح **قوله** فصل العا

قوله ان الصواب ان لا يقال ان اللفظ يخرج الاعلام
المرتبة وان كان المشهور المذكور في اكثر كتب النحو وانما كان
او يقال هذه الاعلام مرتبة صورة ولفظا والمعتبر في اللفظ
انما هو نفس اللفظ **قوله** اذ لم يجمع كونه بلفظ واحد
او لا يجمع كونه بلفظ واحد

قوله ان الصواب ان لا يقال ان اللفظ يخرج الاعلام
المرتبة وان كان المشهور المذكور في اكثر كتب النحو وانما كان
او يقال هذه الاعلام مرتبة صورة ولفظا والمعتبر في اللفظ
انما هو نفس اللفظ **قوله** اذ لم يجمع كونه بلفظ واحد
او لا يجمع كونه بلفظ واحد

في القيم من المذرى مبالغة لطيفة قوله من المموسة الخوة
الحروف المموسة يستحق حقه والمجمرة ما عداها
والشديدة حروف أخذت طبقاً والخوة ما عداها وعل
حروف لم يرعها وهذه الحروف ليسى المعتدلة بين الخوة والشدة
قوله على أن هذا القابل فتوال كلام عاليس بكلمة يعني
أن مدخلية فضاخا الكلمات في فضاخا كلام على قوله أكثرها
على قول من فسر الكلام بالتركيب التام وإذا كان مدخليةها
أكثر كان القول بوجود كلام فصيح بدون فضاخا كلاماً يكون
أشد على قوله لأن على قول غيره يوجد كلام فصيح في الجملة وهو
الركب الناقص بدون فضاخا كلماتها أما اشتراط في الكلام
فضاخا الكلام والركب الناقص ليس بكلام **قوله** والقياس
على الكلام العربي يعني ثابت جواز عدم فضاخا كلمة من
فصح بالقياس على جواز عدم عربية كلمة من كلام عربي فانه
وقع في القرآن الذي هو كلام عربي لقوله تعالى أنا أنزلناه

في القيم من المذرى مبالغة لطيفة قوله من المموسة الخوة
الحروف المموسة يستحق حقه والمجمرة ما عداها
والشديدة حروف أخذت طبقاً والخوة ما عداها وعل
حروف لم يرعها وهذه الحروف ليسى المعتدلة بين الخوة والشدة
قوله على أن هذا القابل فتوال كلام عاليس بكلمة يعني
أن مدخلية فضاخا الكلمات في فضاخا كلام على قوله أكثرها
على قول من فسر الكلام بالتركيب التام وإذا كان مدخليةها
أكثر كان القول بوجود كلام فصيح بدون فضاخا كلاماً يكون
أشد على قوله لأن على قول غيره يوجد كلام فصيح في الجملة وهو
الركب الناقص بدون فضاخا كلماتها أما اشتراط في الكلام
فضاخا الكلام والركب الناقص ليس بكلام **قوله** والقياس
على الكلام العربي يعني ثابت جواز عدم فضاخا كلمة من
فصح بالقياس على جواز عدم عربية كلمة من كلام عربي فانه
وقع في القرآن الذي هو كلام عربي لقوله تعالى أنا أنزلناه

قوله

قوله

قوله أنا أنزلناه أي أنزلنا القرآن كلمات غير عربية بل فارسية
كالاستبرق والسجيل ورومية كالنسطاس وهندية كالشك
وهذا القياس فاسد لأن وقوع غير العربي في القرآن مجمع
وما ذكر من وقوع الاستبرق والخواتم في القرآن لا يوجد ذلك
لأن كونهما غير عربيين بل هما جاءتا عربية البص لجواز توافق
اللغتين كالصابون والتور ولو سلم كونهما غير عربيين فلو
القرآن عربيين فمما فالتصريح بقوله أنا أنزلناه دل على أن السورة
لا القرآن كما قيل وإطلاق القرآن على بعضه شائع
ولو سلم كون القرآن عربياً فعنه كونه عربي القلم والخط
لا عربي المتن ولا ينافي كون كلمات غير عربية ولو سلم أنه
عربي المتن فذلك باعتبار راعى الأعل لأن ما هو غير عربي
من كلمات أقل قليل بالنسبة إلى العربي ولا يجوز مثل ذلك
في الكلام الفصح لأن فضاخا الكلمات شرط في فضاخا
الكلام وعربية الكلمات ليست شرطاً في عربية الكلام

قوله أنا أنزلناه أي أنزلنا القرآن كلمات غير عربية بل فارسية
كالاستبرق والسجيل ورومية كالنسطاس وهندية كالشك
وهذا القياس فاسد لأن وقوع غير العربي في القرآن مجمع
وما ذكر من وقوع الاستبرق والخواتم في القرآن لا يوجد ذلك
لأن كونهما غير عربيين بل هما جاءتا عربية البص لجواز توافق
اللغتين كالصابون والتور ولو سلم كونهما غير عربيين فلو
القرآن عربيين فمما فالتصريح بقوله أنا أنزلناه دل على أن السورة
لا القرآن كما قيل وإطلاق القرآن على بعضه شائع
ولو سلم كون القرآن عربياً فعنه كونه عربي القلم والخط
لا عربي المتن ولا ينافي كون كلمات غير عربية ولو سلم أنه
عربي المتن فذلك باعتبار راعى الأعل لأن ما هو غير عربي
من كلمات أقل قليل بالنسبة إلى العربي ولا يجوز مثل ذلك
في الكلام الفصح لأن فضاخا الكلمات شرط في فضاخا
الكلام وعربية الكلمات ليست شرطاً في عربية الكلام

قوله أنا أنزلناه أي أنزلنا القرآن كلمات غير عربية بل فارسية
كالاستبرق والسجيل ورومية كالنسطاس وهندية كالشك
وهذا القياس فاسد لأن وقوع غير العربي في القرآن مجمع
وما ذكر من وقوع الاستبرق والخواتم في القرآن لا يوجد ذلك
لأن كونهما غير عربيين بل هما جاءتا عربية البص لجواز توافق
اللغتين كالصابون والتور ولو سلم كونهما غير عربيين فلو
القرآن عربيين فمما فالتصريح بقوله أنا أنزلناه دل على أن السورة
لا القرآن كما قيل وإطلاق القرآن على بعضه شائع
ولو سلم كون القرآن عربياً فعنه كونه عربي القلم والخط
لا عربي المتن ولا ينافي كون كلمات غير عربية ولو سلم أنه
عربي المتن فذلك باعتبار راعى الأعل لأن ما هو غير عربي
من كلمات أقل قليل بالنسبة إلى العربي ولا يجوز مثل ذلك
في الكلام الفصح لأن فضاخا الكلمات شرط في فضاخا
الكلام وعربية الكلمات ليست شرطاً في عربية الكلام

لازم جزئاً أن اللانم ابتداء على تقدير عدم فضاخا الكلام
وعلى تقدير عدم فضاخا الكلمة وإن كان هذا مستلزماً
لأولها فاشأ إلى أن كلاماً من اللانم مستقل للسان
من غير احتياج إلى ملاحظة استعمال أحد ما للآخر ولا
كان كون استعمال القرآن على كلمة غير فصيح مستلزماً للسان
أنظر في إبطال كلام هذا القابل قال بكلمة غير فصيح **قوله**
تألياً على ما يجب ويجوز إلى نسبة الجملة والجواب لأن استعمال
على غير الفصح إنما لعدم علمنا به وتعالى بالغير فصيح أو لا
الفصح أو لا من غير الفصح فيلزم الحمد وما لعدم قدوة بالغير
على إيراد الفصح بدل غير الفصح فيلزم الجواب إلى القسم الثالث
محتل وهو أن يكون تعالى قادراً على إيراد الفصح بدونه
وعالم بعدم فضاخا وبأن الفصح من حيث هو فصيح وإن كان
أولاً لكن لم يورد حكماً له تعالى في ذلك لأننا نقول القائل
لأحكمة في ذلك لأن القرآن إنما أتى بمجزة ونصديقاً للسان
لازم

قوله أنا أنزلناه أي أنزلنا القرآن كلمات غير عربية بل فارسية
كالاستبرق والسجيل ورومية كالنسطاس وهندية كالشك
وهذا القياس فاسد لأن وقوع غير العربي في القرآن مجمع
وما ذكر من وقوع الاستبرق والخواتم في القرآن لا يوجد ذلك
لأن كونهما غير عربيين بل هما جاءتا عربية البص لجواز توافق
اللغتين كالصابون والتور ولو سلم كونهما غير عربيين فلو
القرآن عربيين فمما فالتصريح بقوله أنا أنزلناه دل على أن السورة
لا القرآن كما قيل وإطلاق القرآن على بعضه شائع
ولو سلم كون القرآن عربياً فعنه كونه عربي القلم والخط
لا عربي المتن ولا ينافي كون كلمات غير عربية ولو سلم أنه
عربي المتن فذلك باعتبار راعى الأعل لأن ما هو غير عربي
من كلمات أقل قليل بالنسبة إلى العربي ولا يجوز مثل ذلك
في الكلام الفصح لأن فضاخا الكلمات شرط في فضاخا
الكلام وعربية الكلمات ليست شرطاً في عربية الكلام

قوله أنا أنزلناه أي أنزلنا القرآن كلمات غير عربية بل فارسية
كالاستبرق والسجيل ورومية كالنسطاس وهندية كالشك
وهذا القياس فاسد لأن وقوع غير العربي في القرآن مجمع
وما ذكر من وقوع الاستبرق والخواتم في القرآن لا يوجد ذلك
لأن كونهما غير عربيين بل هما جاءتا عربية البص لجواز توافق
اللغتين كالصابون والتور ولو سلم كونهما غير عربيين فلو
القرآن عربيين فمما فالتصريح بقوله أنا أنزلناه دل على أن السورة
لا القرآن كما قيل وإطلاق القرآن على بعضه شائع
ولو سلم كون القرآن عربياً فعنه كونه عربي القلم والخط
لا عربي المتن ولا ينافي كون كلمات غير عربية ولو سلم أنه
عربي المتن فذلك باعتبار راعى الأعل لأن ما هو غير عربي
من كلمات أقل قليل بالنسبة إلى العربي ولا يجوز مثل ذلك
في الكلام الفصح لأن فضاخا الكلمات شرط في فضاخا
الكلام وعربية الكلمات ليست شرطاً في عربية الكلام

قوله أنا أنزلناه أي أنزلنا القرآن كلمات غير عربية بل فارسية
كالاستبرق والسجيل ورومية كالنسطاس وهندية كالشك
وهذا القياس فاسد لأن وقوع غير العربي في القرآن مجمع
وما ذكر من وقوع الاستبرق والخواتم في القرآن لا يوجد ذلك
لأن كونهما غير عربيين بل هما جاءتا عربية البص لجواز توافق
اللغتين كالصابون والتور ولو سلم كونهما غير عربيين فلو
القرآن عربيين فمما فالتصريح بقوله أنا أنزلناه دل على أن السورة
لا القرآن كما قيل وإطلاق القرآن على بعضه شائع
ولو سلم كون القرآن عربياً فعنه كونه عربي القلم والخط
لا عربي المتن ولا ينافي كون كلمات غير عربية ولو سلم أنه
عربي المتن فذلك باعتبار راعى الأعل لأن ما هو غير عربي
من كلمات أقل قليل بالنسبة إلى العربي ولا يجوز مثل ذلك
في الكلام الفصح لأن فضاخا الكلمات شرط في فضاخا
الكلام وعربية الكلمات ليست شرطاً في عربية الكلام

لازم

لا تخافنا أَمَا هُوَ لِلْبَلَاغَةِ وَالْفَصَاحَةِ الصَّحِيحِ فَإِنَّ قَلَّتْ
 غَايَةُ الْأَمْرَاتِ الثَّلَاثَةِ بَعْدَ لَوْ كَوْنُهُنَّ مَعًا وَخَرُوجًا عَنِ الْمَكْنَى
 فَلَمْ يَتَعَرَّضْ وَلَمْ يَقُلْ فِي هَيْئَةِ الْجَمَلِ وَالْعِجْزِ وَالسَّهْوَةِ
 قَلَّتْ مَا كَانَ السَّهْوَةُ نَتِجَةً لِلْجَمَلِ فَهِيَ تَبْدُلُ فِي هَيْئَتِهَا
 قَوْلَهُ أَيْ مَقْدُورًا مَوَافِقًا لِمَا فِي الصَّحَاحِ مِنْ أَنَّ الرَّجُلَ
 دَفَعَهُ فِي الْحَاجِبِينَ وَطُولُ وَتَجَتْ لِمَا فِي حَاجِبِيهَا دَقَّتُهُ
 وَطُولُهُ وَالْمُدُورَةُ فِي الْأَسَاسِ أَنَّ الرَّجُلَ دَفَعَ الْحَاجِبَ وَاسْتَقْوَا
 وَحَاجِبًا أَنْ تَجْتَ لِمَا فِي حَاجِبِيهَا وَرَبَّائِئِئَهُ عَلَى عِبَارَةٍ مَعْنَى
 لَا اسْتِقْوَا بِقَوْلِهِ لِمَا أَنَّ تَابَتْ فِي مَدْحِ الْبَنِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
 بَعِينَ دَعَاؤَيْنِ مِنْ تَحْتِ حَاجِبَانِ رَجُلٍ كَسُوهُ التَّوْنَ مَوْطِ
 كَاتِبًا فَإِنَّ التَّشْبِيهَ عَشَقُ التَّوْنِ أَمَا لِحُسْنِ بَاعْتِبَارِ مَعْنَى
 لَا اسْتِقْوَا وَفِي ذَلِكَ أَعْيَانِهِمْ لَوْ كَانَ قَوْلُهُ كَسُوهُ التَّوْنَ بَيَانًا
 فَقَوْلُهُ رَجُلٍ وَهُوَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بَيَانًا لِتَصَافِ الْحَاجِبِ
 لَا اسْتِقْوَا بِعَدِيدِ بَيَانِ تَصَافٍ بِالذِّقِّ وَالطُّوْلِ بِقَوْلِهِ
 وَالْأَمْرُ أَنَّ هَذِهِ تَبْدِيلُ لِمَا فِي
 وَالْأَمْرُ أَنَّ هَذِهِ تَبْدِيلُ لِمَا فِي

أخرج وتركنا العطف في قوله كشق التّون ربما يدفع المناقشة
قوله أي كالسيف السّرجي أو كالسراج لا بد لهذا التّخرّج
 من أن ينطبق على قاعدة تم ويمكن توجيهه بأن الفعل
 يعني بمعنى التّنبّه إلى أصله كالتميّز والمتميّز أي المنسوب إلى
 قيم والمنسوب إلى نزار فالسّرج بمعنى المنسوب إلى السّرجي
 أو السراج أي بالمناخنة فالسّرج اسم مفعول من سرجته
 بمعنى فسّجته إلى السراج كالتميّز والمتميّز من فسمته ونزّجته
 بمعنى التّنبّه وقوله كالسيف السّرجي أو كالسراج يكون بياناً
 لحاصل المعنى هذا تخرّج التّخرّج أمّا وجه بعده فهو أنه
 لا يتبادر من فسّجته إلى السراج أو السّرجي معنى شاذ بل
 وإيضاً الغالب الشائع أن يكون المنسوب إليه مصدر ثلاثي
 هذا الفعل مخوكة وقد فسّجته أي فسّجته إلى الكفر والفسق
 وهذا ليس كذلك وأمّا التوجيه بأنه من قيل قوس الرّجل
 أي صار كالقوس فالسّرج بمعنى الصّابرة كالسّرجي أو كالسراج

[illegible][illegible]

والوجه الثاني من الجواب ان سرج الله ايضاً غريب فلا
يبيد جعل سرج اسم مفعول من خرج من الغربة وفيه
اذا كان مولداً كان غريباً ولا يحسن ايقاع الغربة في مقابلة
التوليد وايضاً قد سبق ان هذا الجواب لا يتقدم على الغير
الثاني للسؤال هذا تقرير الجواب على وجهي تقرير السؤال
واما على الوجه الثاني فلا يبيح ثانياً وجهي الجواب اصلاً وكذا يتولد
ثانياً وجهه تقرير الوجه الاول من وجهي الجواب وما كان كونه
في هذه النسخة من الشبهة والمنافقات وان امكن دفع سرج
بعضها غيرهما في قوله قلت هو ايضاً من هذا القبيل وما خذوه
ايضاً يعني ان سرج الله من قبيل الغريب او مأخوذة من
السراج كالمسح فلا يبيد جعل اسم مفعول من خرج من
الغربة **قوله** ثم استعير لكل واضح معروف افقره هنا
على معنى الاستشعار وذكره في شرح الكشاف من ان استعار
لشرف الاستشعار وكان نظراً الى ان وصف القلب بالشفقة

والوجه الثالث من الجواب ان سرج الله ايضاً غريب فلا
يبيد جعل سرج اسم مفعول من خرج من الغربة وفيه
اذا كان مولداً كان غريباً ولا يحسن ايقاع الغربة في مقابلة
التوليد وايضاً قد سبق ان هذا الجواب لا يتقدم على الغير
الثاني للسؤال هذا تقرير الجواب على وجهي تقرير السؤال
واما على الوجه الثاني فلا يبيح ثانياً وجهي الجواب اصلاً وكذا يتولد
ثانياً وجهه تقرير الوجه الاول من وجهي الجواب وما كان كونه
في هذه النسخة من الشبهة والمنافقات وان امكن دفع سرج
بعضها غيرهما في قوله قلت هو ايضاً من هذا القبيل وما خذوه
ايضاً يعني ان سرج الله من قبيل الغريب او مأخوذة من
السراج كالمسح فلا يبيد جعل اسم مفعول من خرج من
الغربة **قوله** ثم استعير لكل واضح معروف افقره هنا
على معنى الاستشعار وذكره في شرح الكشاف من ان استعار
لشرف الاستشعار وكان نظراً الى ان وصف القلب بالشفقة

والوجه الثاني من الجواب ان سرج الله ايضاً غريب فلا
يبيد جعل سرج اسم مفعول من خرج من الغربة وفيه
اذا كان مولداً كان غريباً ولا يحسن ايقاع الغربة في مقابلة
التوليد وايضاً قد سبق ان هذا الجواب لا يتقدم على الغير
الثاني للسؤال هذا تقرير الجواب على وجهي تقرير السؤال
واما على الوجه الثاني فلا يبيح ثانياً وجهي الجواب اصلاً وكذا يتولد
ثانياً وجهه تقرير الوجه الاول من وجهي الجواب وما كان كونه
في هذه النسخة من الشبهة والمنافقات وان امكن دفع سرج
بعضها غيرهما في قوله قلت هو ايضاً من هذا القبيل وما خذوه
ايضاً يعني ان سرج الله من قبيل الغريب او مأخوذة من
السراج كالمسح فلا يبيد جعل اسم مفعول من خرج من
الغربة **قوله** ثم استعير لكل واضح معروف افقره هنا
على معنى الاستشعار وذكره في شرح الكشاف من ان استعار
لشرف الاستشعار وكان نظراً الى ان وصف القلب بالشفقة

والوجه الثالث من الجواب ان سرج الله ايضاً غريب فلا
يبيد جعل سرج اسم مفعول من خرج من الغربة وفيه
اذا كان مولداً كان غريباً ولا يحسن ايقاع الغربة في مقابلة
التوليد وايضاً قد سبق ان هذا الجواب لا يتقدم على الغير
الثاني للسؤال هذا تقرير الجواب على وجهي تقرير السؤال
واما على الوجه الثاني فلا يبيح ثانياً وجهي الجواب اصلاً وكذا يتولد
ثانياً وجهه تقرير الوجه الاول من وجهي الجواب وما كان كونه
في هذه النسخة من الشبهة والمنافقات وان امكن دفع سرج
بعضها غيرهما في قوله قلت هو ايضاً من هذا القبيل وما خذوه
ايضاً يعني ان سرج الله من قبيل الغريب او مأخوذة من
السراج كالمسح فلا يبيد جعل اسم مفعول من خرج من
الغربة **قوله** ثم استعير لكل واضح معروف افقره هنا
على معنى الاستشعار وذكره في شرح الكشاف من ان استعار
لشرف الاستشعار وكان نظراً الى ان وصف القلب بالشفقة

والمستلزم فلا يلزم من انتفاء الملزوم انتفاء اللازم
لجواز ان يكون اللازم امرا ولو ذكر رحمه الله ما يدل
على ان الكراهة سبب للغزاة اندفع الثاني لان انتفاء السبب
يوجب انتفاء السبب قطعاً **قوله** قيل لان الكراهة اشارة
الى ما ذكره المحل في وحاصل ان الكراهة في السمع اما
ان يرجع الى التعم لا الى نفس اللفظ واما ان يرجع الى نفس
اللفظ لغزاة واما ان يرجع الى نفس الاشارة على تركيب
ينف الطبع عن فعله الاول لاحقا ان ذكر الكراهة مستغن
عنه وكذا على الثاني لان قيد الغزاة يعني عنه واما على الثاني
فلا يلزم ذكرها لانه لا بد ان يذكر في تعريف الفضاخ
المخلص عن الاشغال المذكور لاجل ان الفضاخ جرم
اذا عرفت ذلك عرفت انه لا يفيج عليه نظره لانه اراد به
ان قد يكون الكراهة في بعض اللفاظ ثابتة مع قطع النظر
عن التعم لان المحل في لم يذكر ذلك بل اثبت في ذكر
اللفظ ان

فصل في بيان ان
اللفظ لا يقتضي
كمن يوجب عليه
كمن يوجب عليه
اللفظ لا يقتضي
فان عتبه

ان الكراهة قد تكون للغزاة او للاشغال المذكورين لا للغير
وان اراد بان الكراهة حيث ما كانت تكون ثابتة مع قطع
النظر عن التعم واعاد ذكر لفظ الجرم على سبيل التمثيل فاثباته
مشكل **قوله** حال من الضمير في خلو ص فيكون المقيد هذه
الحال هو المخلص لكونه العامل في ذلك الحال فينتج عليه
لا يستقيم به الاحتراز عن مثل زيد اجل بل يلزم ان يكون مثله
كلاهما فيصيح لانه يصدر في غير ذلك من الامور المذكورة
حال فضاخ كماله وهي ان يقال زيد اجل كاي عدالة الرجل
ان يفتي من المفاتيح حال الاختيار فاذا لا ارتكب شيئا منها
في حال اضطراره لا يقطع عدالة بل يكون عدلا لانه يصدر
عليه من غير اختيار وان ارتكبها لا اضطراره ولم
يقبح الا ارتكاب الا اضطراره في صدق الاحتياط في حال الاختيار
وكذا هي هنا لا يصدق عدم المخلص في حال عدم فضاخ الكمال
وهي ان يقال زيد اجل في صدق المخلص في حال فضاخها

فصل في بيان ان
اللفظ لا يقتضي
كمن يوجب عليه
كمن يوجب عليه
اللفظ لا يقتضي
فان عتبه

وهي ان يقال زيد اجل والجواب عنه انما يصدق عليه ان لو
لقولنا زيد اجل حال فضاخ الكلمات وهو بم هذه
الحال لقولنا زيد اجل وهو غير قولنا زيد اجل فلم يثبت كلا
واحد حال فضاخ الكلمات وحال عدمها يستقيم ما
كا وجد شخص واحد ل حال الاختيار وحال الخطأ
فاستقام ما ذكرت فيه **قوله** لانه قد يكون قيدا للتأخر
لانه العامل في ذلك الحال اعني الكلمات فيكون قيدا للمعنى
لا لاعتبار في الفضاخ المخلص عنه فلا يكون قيدا للمخلص
حتى يكون قيدا للمعنى واذا كان قيدا للمعنى يكون المعنى
داخل في كلامه في تقديره فيكون المعنى الذي جعله القيد على
ما هو المعنى عندهم من رجوع المعنى الداخل على القيد الى
قيد فيلزم ان يكون المعنى في فضاخ الكلام انتفاء فضاخ
الكلمات مع وجود التأخر لا انتفاء التأخر مع وجود
الفاضاخ وهو عكس كذا المقصود ولئن تنزل من ذلك

فصل في بيان ان
اللفظ لا يقتضي
كمن يوجب عليه
كمن يوجب عليه
اللفظ لا يقتضي
فان عتبه

فلا يقل من ان يصدق التعريف على صفة وجود التأخر
مع انتفاء فضاخ الكلمات ولذا قال رحمه الله ويلزم ان يكون
الكلام المشتمل على تناقض الكلمات الغير الفصيحة فيصيح لا
هذا لان التأخر سواء اقصى على الاصل رجوع المعنى الى
القيد او وضع اليه حديث التأخر لان التأخر على الاول ان
هذا الكلام هو النص لا غير وعلى الثاني ان يكون فيصيح
وان كان غير اية فيصيح او كونه فيصيح قد رتبك بينهما
ثابت على تقدير كل منهما فاذا ذكره ههنا اولى ما وقع في
من ان يلزم ان يكون الكلام المشتمل على الكلمات الغير الفصيحة
متناقضا كانت او لا فيصيح لانه انما يستقيم على تقدير ان
وان كان يمكن توجيهه بان اراد ان يبين غاية فساد هذا
القول فذكر ان يصدق لتعريف على صنفين من الكلام
لا يصدق المعنى على شيء منها فلخص هذا المقصود في
الكلام على الترتيب لئلا يخبر بان الفساد في عدم صدق

فصل في بيان ان
اللفظ لا يقتضي
كمن يوجب عليه
كمن يوجب عليه
اللفظ لا يقتضي
فان عتبه

التعريف على شيء من افراد المعرف اكثر منه في صدق على
 المعرف وعلى غيره وان كان الخبر الصادق عليه التعريف في الثاني
 اكثر منه في الاول فان قلت اذا اخل الثاني مع المتأخر
 كما يدل عليه التعريف على ما ذكرها فلان يخل الثاني مع
 الفاضل اذ لا يثبت له مثل ذلك في باب التعريف
 فانه يكتفي في فساد التعريف صدق على غير المعرف سيما اذا كان
 صادقا على الغير فقط دون شيء من افراد المعرف كما يفصح
 على تقدير الاختصار على الاصل المذكور على انه على تقدير
 التناول يصدق التعريف على صنفين من الكلام ليس في
 منهما من افراد المعرف وحديث الاولوية انما يستقيم بال
 الاحتياط ويدفع الفساد الثاني من صدق التعريف على
 فقط دون الفساد الثاني من صدق على الآخر كما بينا
 في الحاشية **قوله** المشهور بين الجمهور فلا يدفع الضعفي
 تجويزه في غير المشهور فان الاختصار قبل الذكر على الوجه

في نحو

نحو ضرب علامة زيداً لوجب للضعف وان جوزه البعض
 كالاحتشاش وابن جني **قوله** لفظاً ومعنى وحكم اللفظي
 ان يكون ملفوظاً به صريحاً قبل الضمير سواء كان مذكوراً
قوله معنى نحو ضرب زيداً علامة فان زيداً مذكور قبل ضمير
 لفظاً ومعنى ولا نحو ضرب زيداً علامة فان زيداً وان كان
 مذكوراً قبل ضمير صريحاً لكنه مذكور بمعنى بعد لا في رتبة
 الفاعل القديم على المفعول والذكر المعنوي ان لا يكون
 مصححاً به لكن يكون هناك ما يقتضي كونه معنى لكون
 رتبة الفاعل القديم على المفعول نحو ضرب زيداً فان
 ذلك يقتضي كون زيداً مذكوراً قبل الضمير معنى وكون رتبة
 المفعول الاول التقديم على الثاني نحو عطيت درهماً زيداً
 وكضمن الكلام السابق للرجح نحو قوله تعالى اعدوا له وقرة
 العيون فان الفعل مضمن لمصدره واستلزام السابق
 لذكر المرجح استلزاماً قافياً كقول تعالى ولا تعبدوا الا الله

فان الكلام السابق في بيان الميراث وأنه يدل على المورثة
 أو بعيداً كقوله تعالى حتى توارثت بالحياب اعلى الشمس فان
 ذكر التعريف سابقاً يدل على الشمس ونحو ذلك مما يوجب كونه
 مذكوراً معنى والذكر الحكمي ان لا يكون مصححاً به ولا يكون
 شيئاً من سياق او سابق مقتضياً لذكره معنى الا ان حكم
 الواضع ان مضمير الضمير وما يصلح مرجعاً له يلزم ان يتقدم ذكر
 يقتضي ذكره حكماً وذلك انما يحول مقتضى حكم الواضع
 لاخر اذ يحل بيانه في وضع المضمير موضع المظهر والمرجع
 الاخر لغرض مقدم حكماً لان الحذف في حكم التثنية
 فظهر ما ذكرنا ان قوله لفظاً ومعنى وحكم متعلق بالذكر
 لاقسامه ولك ان تجعله متعلقاً بمعنى كون الاختصار قبل الذكر
 اي تقدم الضمير على الذكر فيكون بياناً لا لاقسامه اي تقدم
 الضمير على ذكر المرجح وتأخر المرجح عنه لفظي ومعنوي وحكمي
 والمشهور جعلها اقساماً لتقدم المرجح والامر فيه سهل

فان

فان احداهما يعلم بالمقابلة وما وقع في الشرح من الاقتصار
 على اللفظ والمعنى دون ذكر الحكم فينبغي على ان اراد بالمعنى
 ما يتناول الحكمي لان المراد بالمعنى ما يقابل اللفظ حكماً كما
قوله والواو في الوري الى الازالة على كونه للعطف
 على المستكن في مدحه لوجود الفصل فيكون المعنى مدحه
 ويعدله الوري الوجه احد هاتين المقابلة بقوله بلته
قوله في الوري الى الازالة على كونه للعطف
 على المستكن في مدحه لوجود الفصل فيكون المعنى مدحه
 ويعدله الوري الوجه احد هاتين المقابلة بقوله بلته

فان الكلام السابق في بيان المباحث وأنه يدل على المورد
أوبعداً كقولنا تعالى حق قوارت بالحجاب اي الشمس فان
ذكر العتيق سابقاً يدل على الشمس ونحو ذلك مما هو جوهري
مذكوراً معني والذكر الحكمي ان لا يكون مصححاً به ولا يكون
شئ من سياق او سابق مقتضياً لذكره معني الا ان حكم
الواضح ان مفسر الضمير مما يصح مرجعاً يلزم ان يتقدم في الذكر
فيما تقدم في المورد
فان الكلام السابق في بيان المباحث وأنه يدل على المورد
أوبعداً كقولنا تعالى حق قوارت بالحجاب اي الشمس فان
ذكر العتيق سابقاً يدل على الشمس ونحو ذلك مما هو جوهري
مذكوراً معني والذكر الحكمي ان لا يكون مصححاً به ولا يكون
شئ من سياق او سابق مقتضياً لذكره معني الا ان حكم
الواضح ان مفسر الضمير مما يصح مرجعاً يلزم ان يتقدم في الذكر
فيما تقدم في المورد

فان

فان احدهما يعلم بالمقابلة وما وقع في الشرح من الاختصاص
على اللفظ والمعني دون ذكر الحكمي فبقي على انه ايراد بالمعني
ما يقتضيه الحكمي لان المراد بالمعني ما يقابل اللفظ حكماً كما
اولاً قوله والواو في والوري الى الالة على كونه للعطف
على المستكن في مدحه لوجود الفصل فيكون المعني مدح
ويمدحه الوري الوجه واحد هاهنا حسن المقابلة بقوله بلته
وحدى فان قوله وحدى في مقابل قوله والوري معني قد
جعل ما اكد في اليوم الذي قبل المدح فيبقي ان يكون
قوله والوري معني ايضاً حالاً وقيداً للمدح وعائلاً للتطبيق بين
المتقابلين والثاني انه على تقدير العطف يكون مدح الوري
جزءاً للمدح الشاعر وموقوفاً عليه ولا يخفى انه صريح في بيان
المدح بالنسبة الى ما اذا لم يدل الكلام على التوقف كما في تقدير
الحالية والثالث انه يلزم على تقدير العطف استدراك قوله معني
والرابع انه يلزم على تقدير العطف اتحاد الشرح والجزاء فان

فان الكلام السابق في بيان المباحث وأنه يدل على المورد
أوبعداً كقولنا تعالى حق قوارت بالحجاب اي الشمس فان
ذكر العتيق سابقاً يدل على الشمس ونحو ذلك مما هو جوهري
مذكوراً معني والذكر الحكمي ان لا يكون مصححاً به ولا يكون
شئ من سياق او سابق مقتضياً لذكره معني الا ان حكم
الواضح ان مفسر الضمير مما يصح مرجعاً يلزم ان يتقدم في الذكر
فيما تقدم في المورد

فان الكلام السابق في بيان المباحث وأنه يدل على المورد
أوبعداً كقولنا تعالى حق قوارت بالحجاب اي الشمس فان
ذكر العتيق سابقاً يدل على الشمس ونحو ذلك مما هو جوهري
مذكوراً معني والذكر الحكمي ان لا يكون مصححاً به ولا يكون
شئ من سياق او سابق مقتضياً لذكره معني الا ان حكم
الواضح ان مفسر الضمير مما يصح مرجعاً يلزم ان يتقدم في الذكر
فيما تقدم في المورد
فان الكلام السابق في بيان المباحث وأنه يدل على المورد
أوبعداً كقولنا تعالى حق قوارت بالحجاب اي الشمس فان
ذكر العتيق سابقاً يدل على الشمس ونحو ذلك مما هو جوهري
مذكوراً معني والذكر الحكمي ان لا يكون مصححاً به ولا يكون
شئ من سياق او سابق مقتضياً لذكره معني الا ان حكم
الواضح ان مفسر الضمير مما يصح مرجعاً يلزم ان يتقدم في الذكر
فيما تقدم في المورد

فان احدهما يعلم بالمقابلة وما وقع في الشرح من الاختصاص
على اللفظ والمعني دون ذكر الحكمي فبقي على انه ايراد بالمعني
ما يقتضيه الحكمي لان المراد بالمعني ما يقابل اللفظ حكماً كما
اولاً قوله والواو في والوري الى الالة على كونه للعطف
على المستكن في مدحه لوجود الفصل فيكون المعني مدح
ويمدحه الوري الوجه واحد هاهنا حسن المقابلة بقوله بلته
وحدى فان قوله وحدى في مقابل قوله والوري معني قد
جعل ما اكد في اليوم الذي قبل المدح فيبقي ان يكون
قوله والوري معني ايضاً حالاً وقيداً للمدح وعائلاً للتطبيق بين
المتقابلين والثاني انه على تقدير العطف يكون مدح الوري
جزءاً للمدح الشاعر وموقوفاً عليه ولا يخفى انه صريح في بيان
المدح بالنسبة الى ما اذا لم يدل الكلام على التوقف كما في تقدير
الحالية والثالث انه يلزم على تقدير العطف استدراك قوله معني
والرابع انه يلزم على تقدير العطف اتحاد الشرح والجزاء فان

فان الكلام السابق في بيان المباحث وأنه يدل على المورد
أوبعداً كقولنا تعالى حق قوارت بالحجاب اي الشمس فان
ذكر العتيق سابقاً يدل على الشمس ونحو ذلك مما هو جوهري
مذكوراً معني والذكر الحكمي ان لا يكون مصححاً به ولا يكون
شئ من سياق او سابق مقتضياً لذكره معني الا ان حكم
الواضح ان مفسر الضمير مما يصح مرجعاً يلزم ان يتقدم في الذكر
فيما تقدم في المورد

منه ان السبب في النقص لا غير وتوجهه بالاداء حصل
التقيد بسبب ان قصد باللفظ ما ليس من لوازمه
يكون ذلك دخلا في ضعف التاليف والوجه انه انما خص
الايراد بالذات لا في القسم الآخر وهو ان يراد باللفظ
ما ليس من لوازمه فلعل قليل سيم في الكلام يعتد به ثم
ان اريد بالتوازن والوساطة معنى الجنس على ما عليه
الأصول ان لا للجنس يطل معنى الجمعية الى الجنسية
فلا يخفى وان اريد معنى الجمع فقط انه لا يصح اعتباره بالظن
الكل مادة فلا بد من اعتباره بالنظر الى المواد فيكون في
ما ياد وجود لازم بعيد وعلى التفديرين فالظن انه لا ياد
تلك الوساطة في كل مادة وجهه ان ياد بالكثر
يكون فوق الواحد فاللائم وجود لازم بعيد متغير
الواسطين او اكثر في كل مادة **قوله** ساطب بعد
المادة لغيرها في ذكر السبب واصفا البعد في الدار

لما ذكره في القرب الى ذوات الخاطبين لطائف حيث اشار
بذكر السبب الى ان طلب البعد وان كان يتوصل به الى مقصود
عظيم هو القرب لكن لما كان في نفسه طلبا للبعد لا غير
من الردي واسوء من التوفيق سوف لا يفي في مهلة ارباب
واخر التورط في ورطة التزام هذا التحل السبب على موضوع
فان حلت على مجرد التأكيد فاللطف باعتبار اختيار العباد
النال على الاستقبال وضعاء ومن باضافة البعد الى الدار
والقرب الى ذواتهم الى ان وان تعلق عرض بطلب البعد
فالعاشق لا يطلبه لانه بعد بعد نفسه محال لا يكتفي بطلبه
بل يطلب بعد مكانه ومطلوب الحب انما هو قرب ذات
المحبيب لا قرب مكانه **قوله** الصحيح انما لا يثبت عنه
بالقول الصحيح وانما لا ين الصحيح عنه في معنى البيت ما ذكره
الشيخ وهو معنى الرفع **قوله** لكنه احاطا كما اراد بالخطا
ما بعد خطا ويكون في حكمه عند البلاء والافلا وجه

مع إضافة القرب الى ذوات الخاطبين لطائف حيث اشار
بذكر السبب الى ان طلب البعد وان كان يتوصل به الى مقصود
عظيم هو القرب لكن لما كان في نفسه طلبا للبعد لا غير
من الردي واسوء من التوفيق سوف لا يفي في مهلة ارباب
واخر التورط في ورطة التزام هذا التحل السبب على موضوع
فان حلت على مجرد التأكيد فاللطف باعتبار اختيار العباد
النال على الاستقبال وضعاء ومن باضافة البعد الى الدار
والقرب الى ذواتهم الى ان وان تعلق عرض بطلب البعد
فالعاشق لا يطلبه لانه بعد بعد نفسه محال لا يكتفي بطلبه
بل يطلب بعد مكانه ومطلوب الحب انما هو قرب ذات
المحبيب لا قرب مكانه **قوله** الصحيح انما لا يثبت عنه
بالقول الصحيح وانما لا ين الصحيح عنه في معنى البيت ما ذكره
الشيخ وهو معنى الرفع **قوله** لكنه احاطا كما اراد بالخطا
ما بعد خطا ويكون في حكمه عند البلاء والافلا وجه

من الصفة كما ذكر في الشيخ انه يستعمل المحذور في مطلق خلق
مجانا استعمالا لا يقتد في المطلق ثم يكتفي بالمطلق عن الرفع
قوله اطلب صيغة المتكلم من طاب يطيب ونقشاته
يجوز ان يجعل صيغة المتكلم من طاب يطيب ونقشاته
قيل انما من كلام الشيخ ان جعل طلب البعد مجازا عن لازم
وهو طيب النفس به وجعل سبب الدعوى مجازا عن سببه
وهو الخلق والادوية لا حاجة الى التجوز في سبب الدعوى
بل ما ذكره في المعنى وبيان سبب السبب **قوله** وللتقوم
هنا كلام فاسد وهو ما ذكره في معنى البيت ان عاده
الزمان والاختيار ان يتقضى الحق وصلا في المقام
الشاعر البعد ليحصل نقيضه وهو القرب وطلب الحق باليصل
نقيضه وهو الشرور وجه فاده ان الزمان والاختيار
انما يتيان بما هو بنقيض الحق الواقع لا بما يظهر انه مطلق
وكيس به واما يدفع الفساد بان من ظرافة الشعر انهم

قوله في شهادته العقل بفساده الله يحكم ايضا وتوجيه لفظ
القول وعنه من وجه قوله ولا فلا يحل بالفضاخيل
رد وجهه في الشرح توجيه لفظ القيل المذكور في فضا
المعج بان الكراهة في السمع ان ادخل في العقل دخل تحت
الشافر والا فلا يحل بالفضاخ وعده الله ضعف هذا
التوجه طاهرا والظاهر ان ضعفه لو ردد المنع على قوله ولا
فلا يحل بالفضاخ وانه وادعها اية والجواب انه لا
لاخلال كثرة التكرار وتناوب الاضافات الاما يلزمها
من العقل بجلال الكراهة في السمع فانها تناسب لاجلال
ويضع سببا لمن فيها لاختلاف ما يلزمها من التفرقات
الفضاخ كما يجتزى من عماد العقل على اللسان فكذلك ما يفصل على
السمع قوله راسخة في النفس لاعتراض حال فانه كيفية
في النفس غير راسخة فيها وقوله لا يتوقف عقده على عقده
الغير والى من المشهور وهو لا يوجب تصور تصور امر خارج

يتمدون طلب شيء يكون مطلوبهم خلافا لتبني الحضور
لما اشهر ان الزمان يا تحيل في المط وهذا من الامور
الخطائية التي يات بها الشره نظر فالا يتبع في هذا
هذه المناقشات وقد جاء بذلك صريحا ابو الحسن الباقري
فقال ولكم قميت الفراق مغالطا واحلت في استنار
عند واحد وطمعت منها الوصال لا يمتا تنفي الامور
على خلاف مرادى قوله كالحا حري في الماء يشع بان لالا
السبح على النفس على سبيل الاستعارة على ما ذكره
في الاساس ومن الجاز في سابع وسبوح وجهه ان الشا
والسبح من سبوح في الماء فان اعتبر موصوف السبح في
هو النفس على تشبيه سيرها في البرباحا في البحر في سب
السمع عدم اعتاب الراكب يكون السبح استعارة تيقية
وان اعتبر الموصوف غير النفس على تشبيه النفس لشخص سابع
في الماء يكون استعارة اصلية مصرحة ولا يخفى ما في ايراد

السبح

قوله في شهادته العقل بفساده الله يحكم ايضا وتوجيه لفظ

قوله في شهادته العقل بفساده الله يحكم ايضا وتوجيه لفظ
القول وعنه من وجه قوله ولا فلا يحل بالفضاخيل
رد وجهه في الشرح توجيه لفظ القيل المذكور في فضا
المعج بان الكراهة في السمع ان ادخل في العقل دخل تحت
الشافر والا فلا يحل بالفضاخ وعده الله ضعف هذا
التوجه طاهرا والظاهر ان ضعفه لو ردد المنع على قوله ولا
فلا يحل بالفضاخ وانه وادعها اية والجواب انه لا
لاخلال كثرة التكرار وتناوب الاضافات الاما يلزمها
من العقل بجلال الكراهة في السمع فانها تناسب لاجلال
ويضع سببا لمن فيها لاختلاف ما يلزمها من التفرقات
الفضاخ كما يجتزى من عماد العقل على اللسان فكذلك ما يفصل على
السمع قوله راسخة في النفس لاعتراض حال فانه كيفية
في النفس غير راسخة فيها وقوله لا يتوقف عقده على عقده
الغير والى من المشهور وهو لا يوجب تصور تصور امر خارج

قوله في شهادته العقل بفساده الله يحكم ايضا وتوجيه لفظ
القول وعنه من وجه قوله ولا فلا يحل بالفضاخيل
رد وجهه في الشرح توجيه لفظ القيل المذكور في فضا
المعج بان الكراهة في السمع ان ادخل في العقل دخل تحت
الشافر والا فلا يحل بالفضاخ وعده الله ضعف هذا
التوجه طاهرا والظاهر ان ضعفه لو ردد المنع على قوله ولا
فلا يحل بالفضاخ وانه وادعها اية والجواب انه لا
لاخلال كثرة التكرار وتناوب الاضافات الاما يلزمها
من العقل بجلال الكراهة في السمع فانها تناسب لاجلال
ويضع سببا لمن فيها لاختلاف ما يلزمها من التفرقات
الفضاخ كما يجتزى من عماد العقل على اللسان فكذلك ما يفصل على
السمع قوله راسخة في النفس لاعتراض حال فانه كيفية
في النفس غير راسخة فيها وقوله لا يتوقف عقده على عقده
الغير والى من المشهور وهو لا يوجب تصور تصور امر خارج

قوله في شهادته العقل بفساده الله يحكم ايضا وتوجيه لفظ
القول وعنه من وجه قوله ولا فلا يحل بالفضاخيل
رد وجهه في الشرح توجيه لفظ القيل المذكور في فضا
المعج بان الكراهة في السمع ان ادخل في العقل دخل تحت
الشافر والا فلا يحل بالفضاخ وعده الله ضعف هذا
التوجه طاهرا والظاهر ان ضعفه لو ردد المنع على قوله ولا
فلا يحل بالفضاخ وانه وادعها اية والجواب انه لا
لاخلال كثرة التكرار وتناوب الاضافات الاما يلزمها
من العقل بجلال الكراهة في السمع فانها تناسب لاجلال
ويضع سببا لمن فيها لاختلاف ما يلزمها من التفرقات
الفضاخ كما يجتزى من عماد العقل على اللسان فكذلك ما يفصل على
السمع قوله راسخة في النفس لاعتراض حال فانه كيفية
في النفس غير راسخة فيها وقوله لا يتوقف عقده على عقده
الغير والى من المشهور وهو لا يوجب تصور تصور امر خارج

بان ليس قصد الان ذكر الملكة فيشر باذكر لا ريب في
استدلال هذا الاشعار واما ان في التعريف ما يوجب على
فضاخ هذا المعبر فيرد قاصد في ذلك ولوقال بملكه اشرا
عن تعبير هذا المعبر انجده ما ذكر على انه لوقال كذلك لا
الاشارة الى ان الملكة فيشر باذكر لا ريب في
استدلال هذا الاشعار واما ان في التعريف ما يوجب على
فضاخ هذا المعبر فيرد قاصد في ذلك ولوقال بملكه اشرا
عن تعبير هذا المعبر انجده ما ذكر على انه لوقال كذلك لا

لو غير من المقصود في قد فهم من انه لو لم يذكر الملكة في التعريف
يلزم ان يكون هذا المعبر فيضحا وليس كذلك لان ان اراح
القبيل من مقصوده في الجملة فقط ان كون الالام في المقصود لا
ياي ذلك وان اراد التعبير عن كل ما يدخل تحت قصد على
ما هو معنى الاستعراق العرفي فالطاعة لا يتحقق بدون
الرسوخ فتقوله ما ذكر في ذلك راسخا في محل تام ولا يمكن فعه

بان

قوله في شهادته العقل بفساده الله يحكم ايضا وتوجيه لفظ
القول وعنه من وجه قوله ولا فلا يحل بالفضاخيل
رد وجهه في الشرح توجيه لفظ القيل المذكور في فضا
المعج بان الكراهة في السمع ان ادخل في العقل دخل تحت
الشافر والا فلا يحل بالفضاخ وعده الله ضعف هذا
التوجه طاهرا والظاهر ان ضعفه لو ردد المنع على قوله ولا
فلا يحل بالفضاخ وانه وادعها اية والجواب انه لا
لاخلال كثرة التكرار وتناوب الاضافات الاما يلزمها
من العقل بجلال الكراهة في السمع فانها تناسب لاجلال
ويضع سببا لمن فيها لاختلاف ما يلزمها من التفرقات
الفضاخ كما يجتزى من عماد العقل على اللسان فكذلك ما يفصل على
السمع قوله راسخة في النفس لاعتراض حال فانه كيفية
في النفس غير راسخة فيها وقوله لا يتوقف عقده على عقده
الغير والى من المشهور وهو لا يوجب تصور تصور امر خارج

قوله في شهادته العقل بفساده الله يحكم ايضا وتوجيه لفظ
القول وعنه من وجه قوله ولا فلا يحل بالفضاخيل
رد وجهه في الشرح توجيه لفظ القيل المذكور في فضا
المعج بان الكراهة في السمع ان ادخل في العقل دخل تحت
الشافر والا فلا يحل بالفضاخ وعده الله ضعف هذا
التوجه طاهرا والظاهر ان ضعفه لو ردد المنع على قوله ولا
فلا يحل بالفضاخ وانه وادعها اية والجواب انه لا
لاخلال كثرة التكرار وتناوب الاضافات الاما يلزمها
من العقل بجلال الكراهة في السمع فانها تناسب لاجلال
ويضع سببا لمن فيها لاختلاف ما يلزمها من التفرقات
الفضاخ كما يجتزى من عماد العقل على اللسان فكذلك ما يفصل على
السمع قوله راسخة في النفس لاعتراض حال فانه كيفية
في النفس غير راسخة فيها وقوله لا يتوقف عقده على عقده
الغير والى من المشهور وهو لا يوجب تصور تصور امر خارج

قوله في شهادته العقل بفساده الله يحكم ايضا وتوجيه لفظ
القول وعنه من وجه قوله ولا فلا يحل بالفضاخيل
رد وجهه في الشرح توجيه لفظ القيل المذكور في فضا
المعج بان الكراهة في السمع ان ادخل في العقل دخل تحت
الشافر والا فلا يحل بالفضاخ وعده الله ضعف هذا
التوجه طاهرا والظاهر ان ضعفه لو ردد المنع على قوله ولا
فلا يحل بالفضاخ وانه وادعها اية والجواب انه لا
لاخلال كثرة التكرار وتناوب الاضافات الاما يلزمها
من العقل بجلال الكراهة في السمع فانها تناسب لاجلال
ويضع سببا لمن فيها لاختلاف ما يلزمها من التفرقات
الفضاخ كما يجتزى من عماد العقل على اللسان فكذلك ما يفصل على
السمع قوله راسخة في النفس لاعتراض حال فانه كيفية
في النفس غير راسخة فيها وقوله لا يتوقف عقده على عقده
الغير والى من المشهور وهو لا يوجب تصور تصور امر خارج

بأن ليس قصده إلا أن ذكر الملكة فيشر بأذكر ولايب في
استفظة هذا الاستفارة وانما في التعريف ما هو
فصاخر هذا المعبر فيه قاص في ذلك ولو قال الملكة
عن بغير هذا المعبر لوجه ما ذكر على أن لو قال كذلك
الدفع أيضا كما بيناه في الحاشية **فعله** إلى أن بغيرها
بأن الحال إنما يقتضي اعتبار تلك الخصوصية وتداوله
ولا يقتضي نفس الكلام وإنما يقتضيه أمر آخر من قصد
الحال ولازمها أو غيرها وقد صرح به الله بذلك في شرح
المفتاح حيث قال لما كانت المطابقة إنما يتحقق بتلك الخصو
وكان اقتضاء أصل الكلام ثابتاً وأما لا انكاراً في افتضا
تلك الخصوصية شاع إطلاقاً في مقتضى الحال على تلك الخصو
اشتمى كلامه لا يقال في مقتضى الحال إنما هو نفس الخصوصية
لا اعتبارها كما يشع بر قوله إلى أن يعتبر لا أن يقول لليل
هو الخصوصية على أي وجه وجدت في الكلام بل إذا كان

بأن

مقوله بالقصد والاعتبار وكذا شاهد على ذلك فحمله
على عليه السلام من قال من الموت في على لفظ اسم الفصل
مع أنه عليه السلام قوله تعالى والذين يتوفون منكم على
المعلوم فإذا كان للاعتبار مدخل عظيم في مقتضى الحال
بالف في اشتراطه فجعل مقتضى نفس الاعتبار مع أن يرفع
تعميد لما سيدرك أن مقتضى هو الاعتبار المناسب وأما
قال مع الكلام مع أن الخصوصية إنما هي في الكلام لأنه
فقد الكلام يكون مؤدياً لأصل المراد ولا شك أن الخصوصية
خارجة عن مصلحته وأما في داخله في مجموع الكلام
من الكلام المؤدي لأصل المعنى ومن الخصوصية وأما قيد
الكلام بذلك حتى خناج بكلمة مع ولم يصح كلمة في اشعاً
بأن مقتضى الحال لا بد أن يكون زائداً على أصل المعنى وهو
قال في الكلام محلاً الكلام عن ذلك الاختلاف فان قلت
قد يقتضي المفهوم الاختلاف على أداء أصل المراد قلت ألا
هنا

زائد

بأن ليس قصده إلا أن ذكر الملكة فيشر بأذكر ولايب في
استفظة هذا الاستفارة وانما في التعريف ما هو
فصاخر هذا المعبر فيه قاص في ذلك ولو قال الملكة
عن بغير هذا المعبر لوجه ما ذكر على أن لو قال كذلك
الدفع أيضا كما بيناه في الحاشية **فعله** إلى أن بغيرها
بأن الحال إنما يقتضي اعتبار تلك الخصوصية وتداوله
ولا يقتضي نفس الكلام وإنما يقتضيه أمر آخر من قصد
الحال ولازمها أو غيرها وقد صرح به الله بذلك في شرح
المفتاح حيث قال لما كانت المطابقة إنما يتحقق بتلك الخصو
وكان اقتضاء أصل الكلام ثابتاً وأما لا انكاراً في افتضا
تلك الخصوصية شاع إطلاقاً في مقتضى الحال على تلك الخصو
اشتمى كلامه لا يقال في مقتضى الحال إنما هو نفس الخصوصية
لا اعتبارها كما يشع بر قوله إلى أن يعتبر لا أن يقول لليل
هو الخصوصية على أي وجه وجدت في الكلام بل إذا كان

بأن

مقوله بالقصد والاعتبار وكذا شاهد على ذلك فحمله
على عليه السلام من قال من الموت في على لفظ اسم الفصل
مع أنه عليه السلام قوله تعالى والذين يتوفون منكم على
المعلوم فإذا كان للاعتبار مدخل عظيم في مقتضى الحال
بالف في اشتراطه فجعل مقتضى نفس الاعتبار مع أن يرفع
تعميد لما سيدرك أن مقتضى هو الاعتبار المناسب وأما
قال مع الكلام مع أن الخصوصية إنما هي في الكلام لأنه
فقد الكلام يكون مؤدياً لأصل المراد ولا شك أن الخصوصية
خارجة عن مصلحته وأما في داخله في مجموع الكلام
من الكلام المؤدي لأصل المعنى ومن الخصوصية وأما قيد
الكلام بذلك حتى خناج بكلمة مع ولم يصح كلمة في اشعاً
بأن مقتضى الحال لا بد أن يكون زائداً على أصل المعنى وهو
قال في الكلام محلاً الكلام عن ذلك الاختلاف فان قلت
قد يقتضي المفهوم الاختلاف على أداء أصل المراد قلت ألا
هنا

زائد

كما ذكر في الشرح واعلم ان ما يصلح وجها لذلك لا يقتضي
صريح بوجهه وما لم يصح به امورا واحدة ما نزل عن الحق
وذكر في شرح المفاتيح وهو انه ذكر السكك في تعريف المصنف
في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره فاذيل على
مقتضى الحال امر مذكور والمذكور حقيقة هو الكلام لا
والثاني انه ذكر المصنف في تعريف المصنف على الحال التي بها
يطابق اللفظ لمقتضى الحال فلو جعل مقتضى نفس تلك الال
ليرجع هذا القول لا يما عين مقتضى الحال فيكون هو الكلام
والثاني ان المطابقة بمعنى الصدق كما هو اصطلاح اهل
المعقول ولا يمكن اعتبار الصدق بين الكلام وبين تلك
الاحوال صلا ويمكن اعتباره بين الكلام الذي يورده
المكلم وبين الكلام الكلي كما ذكره بما في معنى قضاء
يتحقق حقيقة في تلك الاحوال في الكلام المشتمل عليها
فان انكار المحاطب مثلا انما يقتضي تأكيد الكلام حقيقة

هذا هو مقتضى الحال
فان مقتضى الحال هو
الصدق في تلك الاحوال
فان مقتضى الحال هو
الصدق في تلك الاحوال

لا الكلام المؤكد بل ما يقتضي الكلام امر آخر كما سبق بيان
مؤيدا بما ذكره في شرح المفاتيح وكلامهم في معطوف
مخالف ان مقتضى الاحوال مثل قولهم انكار المحاطب
يقتضي تأكيد الكلام وظهوره يقتضي خلافه عن التأكيد
والاختراع عن العتب يقتضي الحذف والاحتياط يقتضي
الحذف لا غير ذلك وقول صاحب المفاتيح الحالة المقتضية
للمقتضى في كلامهم ما يدل على ان مقتضى هو الكلام سواء ذكر
في السكك على ما يقتضي الحال ذكره وما ذكره المصنف في
المطابقة وما قالوا ان اللفظ مطابق لمقتضى الحال كما ذكرنا
وليس شيء من هذه الامور محتمل ان مقتضى هو الكلام
الكلي متساويان في عدم المذكور على سبيل الحقيقة
المذكور حقيقة هو الكلام الكلي كما ان يمكن جعل الكلي
الذكر في كونه في ضمنه يمكن جعل الاحوال مذكورة
بما حكمه وان كان مقتضى هو الكلام الكلي كما ان يمكن جعل الكلي
الذكر في كونه في ضمنه يمكن جعل الاحوال مذكورة

هذا هو مقتضى الحال
فان مقتضى الحال هو
الصدق في تلك الاحوال
فان مقتضى الحال هو
الصدق في تلك الاحوال

بذكر الكلام المشتمل عليها كونه كيانا كما جعل السكك الال
الواقع في الطرق مسموعا بما عاها فقال مقتضى من سنا
الافتات انه قد قيل ان بعض الاحوال مذكورة حقيقة
كلام التعريف وتوطين التكرار وهو موكبات الكلام فقد
ظهر ان قوله على ما يقتضي الحال ذكره محتمل الاحوال والكلام
الكلي والتما الثاني لان تلك الاحوال يكون كلية كالتأكيد
الكلي والتعريف الكلي وجزئية كالتأكيد الجزئي والتعريف
الجزئي المورد في الكلام الجزئي فيكون ان يكون مقتضى
هو الكلي والاحوال المذكور في تعريف المصنف هي الجزئية
المربوعة في اللفظ فصح ان اللفظ سبب اشتغال على الجزئي
يطابق الكلي ويوافقه بالاشتغال عليه في ضمن الاشتغال
على الجزئي مثلاً ان زيد قائم بالاشتغال على التأكيد الجزئي يكون
مشغلا على الكلي ايضا ولكن نزل عن ذلك لانه لا شك ان
مقتضى الحال امر كلي وهذه الاحوال جزئية لا تفرغ

هذا هو مقتضى الحال
فان مقتضى الحال هو
الصدق في تلك الاحوال
فان مقتضى الحال هو
الصدق في تلك الاحوال

احوالها يطابق اللفظ مقتضى الحال فدل ان ما ذكره
قولهم ان مقتضى الاحوال هو الكلام الكلي كما ان يمكن جعل الكلي
الذكر في كونه في ضمنه يمكن جعل الاحوال مذكورة
بما حكمه وان كان مقتضى هو الكلام الكلي كما ان يمكن جعل الكلي
الذكر في كونه في ضمنه يمكن جعل الاحوال مذكورة
على المعنى اللغوي الذي هو الاصل لمعناه ما لم يوجد
النقل في الموافقة ولا ريب في صحة القول بموافقة الكلام
للاحوال باشتغال على ما مع التحل المطابقة فها على الصدق
يوجب تعقيب الاصطلاح المعقول لانه في اصطلاح
الكلي مطابق للجزئي بمعنى ان الكلي صادق عليه وهذا في
الجزئي مطابق للكلي بمعنى صدق الكلي عليه فاصداق
هو المطابقة على لفظ اسم الفاعل وهذا المطابقة على

هذا هو مقتضى الحال
فان مقتضى الحال هو
الصدق في تلك الاحوال
فان مقتضى الحال هو
الصدق في تلك الاحوال

مَجْنُونًا رَمَى الصُّفَا، إِلَى الرَّكْفَةِ حَقِيقَةً عَظَمَاءُ كَلَامِ

مطلقاً سواء شارك الغرض تلك المصاحمة

المقام

310

مطلقاً سواء شارك الغرض تلك المصاحمة

المقام

آه سؤ

المقام

فعل المصاحبة مع الكلمة الهاكمة مع صاحبها فيندرج

المقام

سیر فی الفیض

المقام الذي المصاحبة مع الكلمة في المقام الكلمة مع
بل كلهما مقام واحد وكذا في المقام الذي المصاحبة مع
غير الكلمة بالنسبة الى المقام الذي للكلمة مع غير المصاحبة
فاذا قلنا للكلمة مع صاحبها مقام ليس لها مقام مع غيرها
تلك المصاحبة فقد افدنا ان المقام ليس للمصاحبة مع غيرها
تلك الكلمة ايضا فعمل في المثال المذكور ان لان مع المصاحبة
مقاما ليس لها مع غير المصاحبة واما وجه التفسير للشيء
كذلك

فهو ان صورة المشاركه هي المشقة على الغرابه المحتاجه
للا بيان فلو قيد بالمشاركه لربما توهم ان الحكم

المذكورة في غير الشروع المختص في العمومات قبل الفصل
الذي قصد اقترانه بالشرط لانه ان الفعل كان متصفا
بفصل الشرط لا مفترقا بالشرط فكان اراد بالشرط اداة
الشرط بجحد المضاف او اراد بالشرط معنى الشرطية قوله
وارتفاع شأن الكلام في الحسن ان يتوهم على كلتا

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

المقدمتين شيئاً ما على الأول فإما تشرى وإن نفس الحسن
والقول بمطابقة الأختار المناسب والارتفاع في الحسن
لا بد أن يكون دائماً على أصل الحسن فلا يكون الارتفاع
بالمطابقة بل كالموازي دائماً وأما الثابت بنفس الخطأ
أصل الحسن ولذلك ذكر في الفتح أن الارتفاع والخطأ
يقدر مضادة المقام بما يليق وأما على الثانية فلا
الخطأ في الحسن لوجوب أصل الحسن وباتفاق المطا
يقف
ينفي الحسن بالكلية فلا يستقيم أن الخطأ في الحسن
بعدم المطابقة ويمكن أن يقال لما كان الارتفاع في الحسن
كما ملزح أن الارتفاع بالمطابقة لأن المطابقة كما
ملز
مطابقة ويصح إطلاق مطلقاً عليها وإذا اريد بها
كامله ^{من} منها ^{تقتضي} حاج أن الخطأ بعدم المطا
وإن أبين ذلك بناء على أن المتبادر من المطابقة نفسها
أصلها فقال كن نفس الحسن نفس المطابقة وعد

[illegible]

بعدها أمر ذكره الشكاك فاعلم للملازمة وشبه الحسن
نحو الفضاخ من غير حاجة إلى المطابقة ولا ارتفاع في الحسن
بالمطابقة قوله واراد بالكلام النصيح اذ لو اجري
الكلام على الخلاف لم ارفع الكلام للطابق غير النصيح
لكن ليس يرتفع لأن الارتفاع انما هو بالبالغة وهي بالغة
عن المطابقة مع الفضاخ تذكر الثاني في إطلاق الكلام
على النصيح لأن الفضاخية بعرف الكمال كالبالغة في
حين الاخلاق بناء على ان غير الكامل حتى لفصاحته
وكم يمكن التفتيد بالبلغ هنا كان قوله وانما خطا بعد
المطابقة وقد امكن في عبارة الغفاح تقييده لا بغير

[illegible]

فإن الخصم العلم بخبره كذا كذا
منه عالم كذا كذا كذا كذا كذا كذا
ينصرف لا يلازم ولا يترتب له فاعلم خراسا
طاب يوم السرور لادراكه ما دارا لا الحظ
المبادى والخرى لادراكه ما دارا لا الحظ
كيف يقدّر فيه ما لا يلازم ولا يترتب له فاعلم خراسا
الخاص بغيره لا يلازم ولا يترتب له فاعلم خراسا
فإن الخصم العلم بخبره كذا كذا

بعدہما

ان

ان يدفع العائنه وهي ان يق لماعرف فضاخه المتكلم سا
 علكه يقفدها على التمعن كل ما يدخل تحت قصده بلفظ
 قصص عرف ان المراد بما ذكر في تعريف بلاغه المتكلم ملكه
 يقفدها على تاليف الكلام البالغ للذاته على كل ما يدخل
 قصده من المظاهر المكنية في البلاغه ^{قوله} مرجعها اما جعل
 الآخرين مرجعي بلاغه الكلام دون المتكلم وان كانا جميع
 بلاغه ايق بينهما على ان مرجعتهما بلاغه المتكلم اغاي
 باعتبار مرجعتهما البلاغه الكلام لان توقف بلاغه المتكلم
 عليها باعتبار توقف الكلام عليها فلو طابق البلاغه ^{لا بد من ان يكون}
 بحيث يتناول البلاغين اوضح هاهنا يعلم ذلك بحج ان
 توقف بلاغه المتكلم عليها لا اجل بلاغه الكلام بل اجل
 امر آخر ^{قوله} اي ما يجيب ان يحصل الرجوع يستعمل مصدا
 بمعنى الرجوع وان كان على الشذوذ لان القياس فتح العين
 والمصدر قد يكون بمعنى المفعول اي معنى الرجوع اليه
 في الاستمرار المصدر باليه ^{قوله} كما مفعول لفتح العين مرجع اللفظ
 المتكلم وهو مرجع ونحو مغفرة ومقدرة ومعصية ^{قوله} على

لا يكون عن قصد على التذيرين لا يكون بليقا اما على الاول
فوجود الخطأ واما على الثاني فلا تنافي القصد فان دفع
ما يتوهم من انه ان اراد بالاخترا عن الخطأ ان لا يخطأ
فلا وجه لادراج ربما لأنه على تقدير انتفاء عدم الخطأ
ليقطع بوجود الخطأ فلا وجه لربما العائذ على انه قد يكون
خطأ وان اراد بحافظة نفسه عن الخطأ فاما ان يشترط فيها
عدم الخطأ فلا حاجة الى المحافظة لأنه يكفي لوجود البلاغة
عدم الخطأ واما ان لا يشترط فلا اعتداجي دلج الحافظة
بدون عدم الخطأ كيف والبلاغة توجد مع عدم هذه
المحافظة بان لا يخطأ بدون محافظة وتقدم مع وجودها
بان الخطأ مع المحافظة بقى شئ وهو ان لم ار يد بالاخترا
عن الخطأ عدم الخطأ عن قصد فتوله والآن يتناول
الآمرين بوجود الخطأ وعدم الخطأ لأن قصد وعلى كلا
التفديرين يقتضى البلاغة فالأفكار على الاول كما هذه
سبحه

حق احتاج الكثرة ربما وكان الأول ان يقول والا
لا دى المراد بغير المطابق واذا به بالمطابق لكن لا عن قصد
فلا يكون بليغا ويمكن ان يقع انقضاء البلاغ عند الخطا
ام ظاهر مكشوف لا يمكن انكاره ويستوي انما على الختم
واما انقضاءها مع وجود المطابقة وعدم الخطا لعدم القصد
فلا يجزى عن خفاء وربما يتلقى بالانكار فلذا اقتصر على
الأول ولا يصفوا هذا عن شوب لا يقر لم يعرف البلاغ
الا بالضاخ مع المطابقة بطلان من غير اشتراط قصد
لان ما لم يتقرب من القصد لم يقدر عندهم اصلا بدلا
على خطية على عليه السلام قول من قال من المتوفى على لفظ
اسم الفاعل ولذلك يشترطون في الدلالة القصد فانهم
من غير قصد لا يكون مدلوله عندهم ترك القصد انما
فيما بينهم قوله ويدخل في غير الكلام الفصح اعا القصد
الوصف الفصح اللفظ فينا ولا الكلام ولكن فيستغنى
عن قوله فينا ولا الكلام ولكن فيستغنى

تأذكرة من دخول تميز الكلمات في تميز الكلام لأخرين
 أحدها الإشارة إلى أن بلاغة الكلام إنما يتوقف بالذات
 على تميز الكلام الفصح وما تميز الكلمات فأم يتوقف عليه
 تميز الكلام ولولا توقف تميز الكلام على تميز الكلمات لم يكن
 تميزها ما يتوقف عليه بلاغة الكلام والثاني أن الظاهر أن
 الصاحح في فصاحي الكلام والكلام مشترك لفظاً فلماذا
 باللفظ الفصح الكلي والكلام يكون جمعاً بين معنى مشترك
 فتقدير اللفظ الزام لجمع المحظوظين غير ضرورة والتأويل
 يدفع الاختلاف لا يفسد إليه من غير ضرورة ولا ضرورة
 هيما حصول المحظوظ الفصح على الكلام لا يدخل في تميز
 تميز الكلمات قوله فقد سمى سبوا ظاهراً لأن المطابقة
 الاحتياج إلى المطابقة والبيان بأن مرجع البلاغة يتوقف عليها
 لأن المرجع امران الاختراز واليقين المذكوران والأول يحصل
 بالمطابقة والثاني يحصل لبعضه باللفظ والصرف والنحو والحس

والفصح هو الذي لا يخلو من عيب
 وهو الذي لا يخلو من عيب
 وهو الذي لا يخلو من عيب
 وهو الذي لا يخلو من عيب

وهو

وهو تميز الغريب عن غيره وتميز الخالف لقياس عن غيره وتميز
 ما فيه ضعف التاليف والتعقيد للنفق عن غيره وتميز المتأخر
 عن غيره والبعض الثاني وهو تميز ما فيه التقيد المعنوي
 عن غيره يحصل بالبيان فلا بد من بيان البعض الحاصل
 بالأمور الأربعة غير البعض الحاصل بالبيان بمعنى أن
 ما يحصل به لا يحصل بما لا يثبت الاحتياج إليه ولا خفاً
 هذا البيان إنما يحصل فاجعل الضمير دائماً إلى ما بين
 أو يدرك لا ما يدرك إذا جعل عاماً إلى ما يدرك لم يزد
 الكلام إلا أن الحاصل بالبيان لا يدرك بالحس وإنما
 لم يثبت في العلوم الثلاثة فلا فاحتمل أن يكون متبناً فيها
 فلا يثبت الاحتياج إلى البيان قوله انحصار المقصود في ثلثة
 فنون المطابقة والبيان والبدع لأنه قد سبق أن علم البلاغة
 علم لعلم المطابقة والبيان وعلم قولها البدع وليس المعنى
 على أن انحصارها كان في علم البلاغة وقولها البدع لم يقتصر

والفصح هو الذي لا يخلو من عيب
 وهو الذي لا يخلو من عيب
 وهو الذي لا يخلو من عيب
 وهو الذي لا يخلو من عيب

في ثلثة فنون وجعل ثلثة لتخرج المنع الظاهر على الفحور
 أن يجعل في أحدها في علم البلاغة والآخر في قولها وذاك
 أن يجعل المعنى من هذا الضمير مقدّم معلومة وهي أن المنا
 في العلوم المختلفة أن يجعل كل منها فناً ويكون المراد من لزوم
 انحصار مناسبتها وأولوية قوله ولا يخفى وجوه المناسبة
 تميز فن الأول بالمطابقة فلا يبيح عن نطق الكلام على
 مقتضى الحال وتراعى شمل المعنى لأن معناه وموجعه لا
 من الخطأ في تأدية المعنى المراد وأيضاً مقتضيات الأحوال
 تعتبر في المطابقة أولاً بالذات وأما تسمية الفن الثاني بالبيان
 فلعلهم يبارد المعنى الواحد وبيان بطريق مختلف في الوضوح
 وأما تسمية الفن الثالث بالبدع فلا يبحث عن الحسنات
 ولا خفاً في بداعتها وظهر أنها وأما تسمية الفن الثاني بالبيان
 فلا أن البيان هو المنطق الفصح المعرب عما في الضمير ولا خفاً
 في تعلق الفنون به تبييناً وبحسناً وأما تسمية الفنون الأخرى
 بالمطابقة والبيان والبدع

والفصح هو الذي لا يخلو من عيب
 وهو الذي لا يخلو من عيب
 وهو الذي لا يخلو من عيب
 وهو الذي لا يخلو من عيب

بالبيان

بالبيان فلعلهم حال الفن الثاني على الثالث ولأن تعلق
 الفن الأول بالمطابقة أكثر واتصالها أشد فبها ذلك
 بتسمية الأول بالمطابقة والآخرين بالبيان الذي هو المنطق
 المذكور وأما تسمية الفنون الثلاثة بالبدع فلا بد
 في بداعتها ولفظاً من مثايلها ولفظاً من مثايلها قوله
 الفن الأول علم المطابقة الظاهر أن الفنون أجزاء الكمال
 فيكون عبارة عن الألفاظ فلا بد من علم المطابقة عليها
 وهو أن بين اللفظ والمعنى من المناسبة والاتصال بالبيان
 أن يعطى أحدها حكم الآخر فالحول على الفن الأول
 وإن كان هو الألفاظ الدالة على المسائل التي هي علم المطابقة
 لكن جعل الحول تصد علم المطابقة وعبارة أخرى أن الفن
 الأول هو الألفاظ الدالة على علم المطابقة فهو مدلول الفن
 فجعل الفن نفس مدلوله لغاية المناسبة بينهما ولذلك
 قوله لا زال كاشيه مسعوداً من غير اعتبار حذف ولأن

والفصح هو الذي لا يخلو من عيب
 وهو الذي لا يخلو من عيب
 وهو الذي لا يخلو من عيب
 وهو الذي لا يخلو من عيب

ما هو العلم الحقا المنة في البيان
في خزانة ليس حراما حقيقة وليس
المقدسة في خزانة الحقيقة
المقدسة في البيان بعد انقضاء المقدس حقا
م ٢٠٢

[illegible]

اولا وصارت محذرة ونزعه وان تمكن من معرفة كل منها
بلا كتب فان من هوفيقه بلا كتب بلا حنيفة ومالك
لم يعرفنا بعض المسائل على ما نقلناها في الكتب وايضا كان
الفضلاء يأتون في معرفة بعض المسائل بل بعد المتخفة
فها هم يترأسك الى الاختصار والكسب الجديد وكلامه
رحم الله في الشرح مايل الى الثاني فهو محل تأمل **قول** يجوز
ان يريد به نفس الأصول والقواعد المحلومة وصحتها
بالمعلومية اشارة الى وجه الجواز فان الظان العلم حقيقة
في الأدراك مجاز في القواعد المذكورة اطلاقاً للمصدرة
المفعول ولم يجعل حقيقته فيها ترجيحاً للمجاز على الاختصار
وكذا اطلاق العلم على الملكة مجاز اطلاقاً لاسم السبب على
الملك او بالعكس وقوله يتبادر الى الفهم اطلاقاً

العلم على العلوم المدونة والصناعات الملكية والقواعد
من غير استئذان قرينة وهذا آية الفل فلفظ العلم فيما

٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

جزئیات

[illegible]

فلا يوجد الوجود ولا يلزم منه في كون الخارج ظرفا للشيء
 الوجود حتى يلزم انتفاء الوجود الخارجي مطلقا فان
 قلت الامر الخارجي علم من الموجود الخارجي فان الامر
 الخارجي يجوز ان يكون معدوما في الخارج كالوجود
 الخارجي فامعنى قوله سواء قلنا ان النسبة من الامور
 الخارجية اوليت منها لظهورها امر خارجي جزما
 وان لم يكن موجودا خارجيا وان كان المراد من الاخر
 الخارجية الموجودات الخارجية لم يحسن الترتيب ايضا
 للقطع بانها ليست موجودة في الخارج يقال ان معناه
 عدم توقف وجود النسبة الخارجية ههنا على كونها
 من الموجودات الخارجية وقد بين ان اشارة الى الخلاف
 في تحقيق النسبة في الخارج من المتكلم والحكيم والمناسك
 محل الامور الخارجية على الموجودات الخارجية لا يخفى
قوله لا وجه لتخصيص هذا الكلام بالخبر قد يوجب بان

فلا يوجد الوجود ولا يلزم منه في كون الخارج ظرفا للشيء
 الوجود حتى يلزم انتفاء الوجود الخارجي مطلقا فان
 قلت الامر الخارجي علم من الموجود الخارجي فان الامر
 الخارجي يجوز ان يكون معدوما في الخارج كالوجود
 الخارجي فامعنى قوله سواء قلنا ان النسبة من الامور
 الخارجية اوليت منها لظهورها امر خارجي جزما
 وان لم يكن موجودا خارجيا وان كان المراد من الاخر
 الخارجية الموجودات الخارجية لم يحسن الترتيب ايضا
 للقطع بانها ليست موجودة في الخارج يقال ان معناه
 عدم توقف وجود النسبة الخارجية ههنا على كونها
 من الموجودات الخارجية وقد بين ان اشارة الى الخلاف
 في تحقيق النسبة في الخارج من المتكلم والحكيم والمناسك
 محل الامور الخارجية على الموجودات الخارجية لا يخفى
قوله لا وجه لتخصيص هذا الكلام بالخبر قد يوجب بان

فلا يوجد الوجود ولا يلزم منه في كون الخارج ظرفا للشيء
 الوجود حتى يلزم انتفاء الوجود الخارجي مطلقا فان
 قلت الامر الخارجي علم من الموجود الخارجي فان الامر
 الخارجي يجوز ان يكون معدوما في الخارج كالوجود
 الخارجي فامعنى قوله سواء قلنا ان النسبة من الامور
 الخارجية اوليت منها لظهورها امر خارجي جزما
 وان لم يكن موجودا خارجيا وان كان المراد من الاخر
 الخارجية الموجودات الخارجية لم يحسن الترتيب ايضا
 للقطع بانها ليست موجودة في الخارج يقال ان معناه
 عدم توقف وجود النسبة الخارجية ههنا على كونها
 من الموجودات الخارجية وقد بين ان اشارة الى الخلاف
 في تحقيق النسبة في الخارج من المتكلم والحكيم والمناسك
 محل الامور الخارجية على الموجودات الخارجية لا يخفى
قوله لا وجه لتخصيص هذا الكلام بالخبر قد يوجب بان

اليه في حكم البديهي **قوله** اي مطابقة حكم اشارة الى ان
 المطابقة انما هي للحكم ولا وبالذات والخبر ثانيا وبما
 وصدق الخبر ان كان عبارة عن مطابقة حكم الخبر
 كان حكم المطابقة في الثبوت للحكم والا بالذات
 وان كان عبارة عن مطابقة حكم الخبر فيما يتعلق به
 ان الصدق في ثابت الخبر لا ينافي مع ان الصدق
 في كون الخبر مطابقا للحكم وان ثابت الخبر والا للحكم
 لكن التحقيق انما يتأتى للحكم والا لان مطابقة الحكم
 امر ثابت لا اول ولا آخر اما كون الخبر مطابقا للحكم فهو ليس من
 مطابقة الحكم بل امر متبادر وهذا كما قيل في تعريفه
 تفهم المعنى من اللفظ دفعا للاعتراض بان الفهم صفة
 الفاهم والدلالة صفة اللفظ فكيف يصح تعريفها بان
 فهم المعنى من اللفظ ان يكون اللفظ معنويا من المعنى
 صفة اللفظ وان كان نفس الفهم صفة للفاهم فدر عليه بان

اليه في حكم البديهي **قوله** اي مطابقة حكم اشارة الى ان
 المطابقة انما هي للحكم ولا وبالذات والخبر ثانيا وبما
 وصدق الخبر ان كان عبارة عن مطابقة حكم الخبر
 كان حكم المطابقة في الثبوت للحكم والا بالذات
 وان كان عبارة عن مطابقة حكم الخبر فيما يتعلق به
 ان الصدق في ثابت الخبر لا ينافي مع ان الصدق
 في كون الخبر مطابقا للحكم وان ثابت الخبر والا للحكم
 لكن التحقيق انما يتأتى للحكم والا لان مطابقة الحكم
 امر ثابت لا اول ولا آخر اما كون الخبر مطابقا للحكم فهو ليس من
 مطابقة الحكم بل امر متبادر وهذا كما قيل في تعريفه
 تفهم المعنى من اللفظ دفعا للاعتراض بان الفهم صفة
 الفاهم والدلالة صفة اللفظ فكيف يصح تعريفها بان
 فهم المعنى من اللفظ ان يكون اللفظ معنويا من المعنى
 صفة اللفظ وان كان نفس الفهم صفة للفاهم فدر عليه بان

اليه في حكم البديهي **قوله** اي مطابقة حكم اشارة الى ان
 المطابقة انما هي للحكم ولا وبالذات والخبر ثانيا وبما
 وصدق الخبر ان كان عبارة عن مطابقة حكم الخبر
 كان حكم المطابقة في الثبوت للحكم والا بالذات
 وان كان عبارة عن مطابقة حكم الخبر فيما يتعلق به
 ان الصدق في ثابت الخبر لا ينافي مع ان الصدق
 في كون الخبر مطابقا للحكم وان ثابت الخبر والا للحكم
 لكن التحقيق انما يتأتى للحكم والا لان مطابقة الحكم
 امر ثابت لا اول ولا آخر اما كون الخبر مطابقا للحكم فهو ليس من
 مطابقة الحكم بل امر متبادر وهذا كما قيل في تعريفه
 تفهم المعنى من اللفظ دفعا للاعتراض بان الفهم صفة
 الفاهم والدلالة صفة اللفظ فكيف يصح تعريفها بان
 فهم المعنى من اللفظ ان يكون اللفظ معنويا من المعنى
 صفة اللفظ وان كان نفس الفهم صفة للفاهم فدر عليه بان

باعتبار كون خبراً وقد بينا وجهه في الحاشية **قوله** في فهم
 الفاسد لما كان الكذب عدم مطابقة الواقع فان سب
 الكذب الى الواقع كان هناك عدم مطابقة الواقع في الاعتقاد
 وان سبب الاعتقاد كان عدم مطابقة الواقع في الاعتقاد
 ولما سبب الكذب هنا الى اعتقادهم الفاسد كان المراد عدم
 مطابقة الواقع في اعتقادهم فالكذب ليس الا عدم مطابقة
 الواقع وانما امر بالناسل لانه لما كان هذا الخبر غير مطابق
 للواقع في اعتقادهم وغير مطابق للاعتقاد في بيا يشكل
 جعل كذبهم بعدم مطابقة الواقع دون عدم مطابقة الاعتقاد
 ولكن يزول الاشكال بتقرير الجواب الثالث على وجه المنع
 هكذا لا يتم ان كذب هذا الخبر بعدم مطابقة الاعتقاد كما
 ذكرتم ولا يجوز ان يكون بعدم مطابقة الواقع في اعتقادهم
 ولو قرر على وجه التسليم كما ذكره في الشرح اشكل دفع
 الاشكال فتامس **قوله** مع الاعتقاد بان مطابق للواقع

انه

قوله في فهم الفاسد لما كان الكذب عدم مطابقة الواقع فان سبب الكذب الى الواقع كان هناك عدم مطابقة الواقع في الاعتقاد وان سبب الاعتقاد كان عدم مطابقة الواقع في الاعتقاد ولما سبب الكذب هنا الى اعتقادهم الفاسد كان المراد عدم مطابقة الواقع في اعتقادهم فالكذب ليس الا عدم مطابقة الواقع وانما امر بالناسل لانه لما كان هذا الخبر غير مطابق للواقع في اعتقادهم وغير مطابق للاعتقاد في بيا يشكل جعل كذبهم بعدم مطابقة الواقع دون عدم مطابقة الاعتقاد ولكن يزول الاشكال بتقرير الجواب الثالث على وجه المنع هكذا لا يتم ان كذب هذا الخبر بعدم مطابقة الاعتقاد كما ذكرتم ولا يجوز ان يكون بعدم مطابقة الواقع في اعتقادهم ولو قرر على وجه التسليم كما ذكره في الشرح اشكل دفع الاشكال فتامس قوله مع الاعتقاد بان مطابق للواقع

ان يجعل قوله مع الاعتقاد حالاً عن خبر المبدأ وهو مطابق
 والاصح امتناعه وقوله معه اي مع اعتقاد ان خبره مطابق
 مع ان الظان المرجح هو الاعتقاد المذكور سابقاً وقد
 فسره باعتقاد انه مطابق ليجب اختلف الرجوع والرجوع
 وليس بوجه كيف وقد شنع مثل ذلك في هذا المقام في
 العلامة في شرح المنهاج ولا يبعد ان يرجع الصحيح مطابقاً
 الى الواقع ويجعل قوله مع الاعتقاد ظرفاً لاعتقاد المطابقة
 معه ظرفاً للصريح عدمها باعتبار كونها عبارة عن المطابقة
 كما في قوله وما هو عنها بالحديث المرجع اعتماداً بالصريح باعتبار
 معناه في الظرف فلا يتجه تخ جعل الحال عن خبر المبدأ ولا
 اختلاف في الرجوع والمرجع لكن ينبغي ان يحل عدم مطابقة
 الواقع مع الاعتقاد على معنى السبب الكلي اي عدم مطابقة
 شيء من الواقع والاعتقاد وينقض عدم مطابقة الاعتقاد
 بما يكون هناك اعتقاد لا يلطابق الخبر فلا يتناول عدم الاعتقاد

اصلاً عليها هو المقرر من جميع النفي الى القيد حتى يطابقها
 مذهب الجاحظ ان الكذب عند عدم مطابقة الواقع مع
 اعتقاد عدمها وكحل على معنى رفع الابطال الى الكلي انتهى الوا
 وحل في الكذب جميع اقسامها ان جعل عدم مطابقة الاعتقاد
 متناولاً للصورة عدم الاعتقاد اصلاً ولا دخل في قسمان منها المطابقة
 وبقي القسمان الباقيان واسطة فيكون الواسطة اقل مما ذكره
 وعلى تقدير الحمل على السبب الكلي وتعميم عدم مطابقة الاعتقاد
 لعدم اصلا يدخل في الكذب بغير قسم واحد من اقسام الوا
 وكذا ذكره ذهب الى ما ذهب اليه كالايجي في الحمل على السبب الكلي
 ولان عبارة الايضاح يؤيده قوله ضرورة توافق الواقع
 والاعتقاد اعني مطابقة الواقع مع اعتقادها يقال
 استلزام اعتقاد المطابقة بغير اعتقاد لا يتوقف على
 التوافق المذكور لثبوتها على تقدير الخالفين لان العاقل
 اذا اعتقد مطابقة الخبر الواقع فقد اعتقد ان هذا الخبر خبراً

فطابق

فطابق اعتقاداً لانه انما يعتقده ما يعتقده مطابقاً للواقع
 مثلاً اذا اعتقد مطابقة قولك السماء عتمة للواقع فقد
 طابق هذا الخبر اعتقاده وغاية ما يمكن ان يقال ان ثبوت
 الاستلزام على تقدير الخالف لا يمنع من صحة تعليل التوافق
 اذ يكفي ان كان يكون التوافق موجباً له الامر كذلك لان
 موافق الشيء موافقاً لكن بقا يتوجه عليه الاستلزام
 ح هو مطابقة الواقع الموافق للاعتقاد للاعتقاد المطابقة
 وايض التوافق اعني يظهر على احاطة استلزام اعتقاد المطابقة
 لمطابقة الاعتقاد فتقليل هذا بذلك ليس بذلك **قوله** اعلا
 حال الحجة الاحسن ان يفسر بكون الخبر المذكور خبراً حالاً
 كما صح به آخر حيث قال فمادهم بكون خبراً قوله لكان طهر
 لان عدم اعتقادهم اصدق لا يرجع عدم اراهم اصدق
 باحد شئ للتدريج لانه انما يفيد عدم تجويزهم الصدق
 وعدم اعتقادهم اصدق لا يصح دليلاً على عدم تجويزهم

قوله في فهم الفاسد لما كان الكذب عدم مطابقة الواقع فان سبب الكذب الى الواقع كان هناك عدم مطابقة الواقع في الاعتقاد وان سبب الاعتقاد كان عدم مطابقة الواقع في الاعتقاد ولما سبب الكذب هنا الى اعتقادهم الفاسد كان المراد عدم مطابقة الواقع في اعتقادهم فالكذب ليس الا عدم مطابقة الواقع وانما امر بالناسل لانه لما كان هذا الخبر غير مطابق للواقع في اعتقادهم وغير مطابق للاعتقاد في بيا يشكل جعل كذبهم بعدم مطابقة الواقع دون عدم مطابقة الاعتقاد ولكن يزول الاشكال بتقرير الجواب الثالث على وجه المنع هكذا لا يتم ان كذب هذا الخبر بعدم مطابقة الاعتقاد كما ذكرتم ولا يجوز ان يكون بعدم مطابقة الواقع في اعتقادهم ولو قرر على وجه التسليم كما ذكره في الشرح اشكل دفع الاشكال فتامس قوله مع الاعتقاد بان مطابق للواقع

ان يجوزوه ولا يعتفده وآغا الصالح للذليل على تجزيه
اعتقادهم عدم الصدق لانه تجزيه لا يثبت في الاثيم
فما ذكره فضلا عن ان يكون ظاهر كما يشع به قوله اظهر
لانزده قلا والى وجه استقامته بقوله فلا يريدون
في هذا المقام الصدق الذي هو محل عن اعتقادهم عن
ان صدق في غاية البعد عن اعتقادهم بحيث لا يجوزونه
يريدون باحد شقي التزديد لكن لما كان ^{اعراضه} دلالة قوله ليعتفده
على هذا المعنى خفاء قال ولوقال لا يتم اعتفده وعدم صدق
كلان **قوله** وهذا الوصف اما يتحقق بعد تحقق الادا
لا يقال فالانتم تخلف لفظ الموصوف لما ذكرنا باعتبار
لكن لانه انما باعتبار ذاته متقدم باعتبار جانب الذات
يقتضي تقدم الطرفين وجانب الذات وان لم يرجع على
الوصف فلا اقل من ان لا يرجع عليه لا ترقى لما لا يبحث
من ذات الطرفين بل عنها ملاحظه الوصفين اعتبارا

المجرب عنه وقد اشار الى ذلك بقوله ولا يجز لنا عنها
قوله لا نذكرها كما افاد الحكماء فادارة عالم به اشارة الى
الملازمة بين الفأيدة ولازمها باعتبار الحكم والا فائدة
والاستفادة لا باعتبار الوجود لان اللزوم باعتباره منفرد
قطعا لأن مجرد الحكم لا يستلزم الخبر فضلا عن كون خبره
كنا ولو جعل الفأيدة ولازمها نفس العليين والا فادارة
والاستفادة تنعني علم الخاطب بالحكم ويكون الخبر غائلا
به او فائدة الخبر اياها والاستفادة الخاطب اياها من الخبر
حتى اللزوم باعتبار الوجود وقوله وقسمت هذا الحكم لثلاث
الافع دخل مقدر وهو ان هذا الحكم كما لم يكن حاصله من
الخبر بل قبله ليصح اطلاق فائدة الخبر عليه **قوله** لو كانوا
يعلمون اي ان من اشتوا ما له في الآخرة من خلاق الى سب
علمهم بذلك لأن كنهه لو جعل المثلث متفيا وبالحسك
بالزواضع ^{بهم} فادارة
ففي علمهم بذلك وقد انبث في صدر الآخرة لا يتقبل متعلق

[illegible]

310

صاحبة كل زمان

العلم الثاني بما يتعلق بالعلم الأول بل إنه منزلة من الأوامر
الالزام على معنى أنه لو كان من أهل العلم والمعرفة وان لم يكن
منها فإلّا أن تعلّمه هو مضمون لبشرها انشأ واعلم هو
الشايع في مثل هذا التركيب وهذا المضمون ليس عين مضمون
من انشأه ماله في الآخر من خلاق لأن مضمون الأول
عدم المنفعة في ذلك الشئ ومضمون الثاني وجود غاية الشئ
على ما يدل عليه لفظ الشئ موضع اللزم العام ولا خلاف في أن
الأول انفا كما في المناجات فالعلم الأول لا يوجب العلم
بالثاني ولا الجمل بالثاني موجبا بل الأول ملاطبة
ما ذكره من الترتيل لأن يقال ترتيل المتدعي منزلة الأوامر
التي ترتلها في العلم منزلة الجمل
أيضا ناله الاضرورة وداع وليس فليس ووسع فالمضمون
الشرعي العرفي والاشراج
طاس لأن عدم كونه من أهل العلم يوجب عدم علمه
الحكم المذكور وصفي بن انشأه ان من فعل ذلك ليس

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, featuring dense cursive script and some marginalia.

على ما يفيد كنهه وليس الخفى انه لا ينصب له على اللسان
ليتم ما ذكره ولكن سلم فانهم لما باعوا به حفظوا انفسهم فذا
لم يكن لهم نصب على ذلك كان غايته المدح ومجته ولم تكن
الغزابة تنزيل العالم بقايدة الخبز منزلة العالم باعيا
تنزيل العالم منزلة النحل **بالحاصل تنزيل وجوه الناس منزلة**
من غير دخل مخصوص العلم والحجول ونحو هذا من
القرآن المجيد وفي كلامه إشارة الى الرزق على من زعم من ظاهر
المفاتيح ان الآيات مثال لما نحن فيه من تنزيل العالم بالعالمية
منزلة العالم فما هو في توجيه كلام المفاتيح احسن توجيه
وما رميت اذ رميت انى ارمى اولاً وثانئاً تأييداً
خطبه وهو ان ما يترتب على ريبه من الخلل خارج عن
ما يترتب على افعال البشر فيبقى ان لا ينصب الخفى والمشتبه
يفيد تغايرها كقول المشيخ هو الرى بطريق الكسب الخفى
هو رطب الخلق لا يبعد ثبوت ^{تقدم} **فيها لا حاجة الى التمسك**
الروم

انقرضوا من العالم

علامہ محمد نجیب

100

ویند العلم

عشق قار
ایلم بغایتہ خبر مر

○

ما شاء الله

مفتی محمد رفیع الدین

البشر عام

والظان من لم يذهب الى التزييل اخذ ذلك التفسير ومن
 فله من وجهه ومن جعل الاقياس نظرا الى الصورة ونظرا
 نظرا الى الحقيقة فان اذ بيان الشيء الحاصل بعد التزييل
 فوجهه لا فنيته ما قلنا قوله اي لا يكون عالميا بوقع
 النسبة فيخلل ان يريد بالحكم التصديق اذ ان النسبة
 اولا ومعنى ظو ذهن عن الحكم عدم انصافه وان يورد
 وقع النسبة اولا وقومها ومعنى ظو ذهن عنه عدم ادراكه
 اياه وعلى الاول لا بد من الاستخدام بان يرد بغيره في
 الحكم بمعنى وقوع النسبة اولا معنى للتزديد في التصديق وعلى
 الثاني لا بد ان يراد بظو ذهن عن الحكم عدم التصديق
 لعدم ادراكه مطلقا بحيث يتناول عدم تصور اياه
 لا بد من معنى من قوله والتزدد في لان التزدد في يجب
 التصوره ففي تصوره سابقا بنفي التزدد فيه واذا عرفت
 ما ذكرنا ظاهر فساد القول بان لا حاجة الى ذكر التزدد فيه
 لان

لان

لان التزدد فيه يجب تصوره ففي تصوره سابقا بنفي التزدد
 فيه واذا عرفت ما ذكرنا ظاهر فساد القول بان لا حاجة الى
 ذكر التزدد فيه لان الخلو عن الحكم يستلزم الخلو عن التزدد
 فيه لان التزدد فيه يجب تصوره اما اذا اريد بالحكم التصديق
 فلا ان التزدد فيه يعتبر في التصديق بل في الحكم بمعنى وقوع النسبة
 فالخلو عن التصديق لا يوجب الخلو عن التزدد فيه وقوع النسبة
 ولكن فرضا ان التزدد في التصديق فهو انما يوجب تصور
 التصديق لا حصوله فهو لا بنفي الخلو عن التصديق فيجب ان
 متصورا لا مصدقا فالخلو عن التصديق لا يوجب الخلو عن
 التزدد فيه بل جاز احتياج الخلو عن التصديق مع التزدد واما اذا
 اريد وقوع النسبة فلا ان معنى الخلو عنه عدم التصديق به وانه
 لا يوجب عدم تصوره حتى يلزم منه الخلو عن التزدد فيه فالمراد
 بالحكم في قوله والتزدد فيه يرجع الى متعلق التصديق وهو
 وقوع النسبة على سبيل الاستخدام وهذا بما يرجح اذ

فقد وجدنا في بعض النسخ قوله في التصديق في الحكم عدم التصديق
 في الحكم بمعنى وقوع النسبة اولا معنى للتزدد في التصديق وعلى
 الثاني لا بد ان يراد بظو ذهن عن الحكم عدم التصديق
 لعدم ادراكه مطلقا بحيث يتناول عدم تصور اياه
 لا بد من معنى من قوله والتزدد في لان التزدد في يجب
 التصوره ففي تصوره سابقا بنفي التزدد فيه واذا عرفت
 ما ذكرنا ظاهر فساد القول بان لا حاجة الى ذكر التزدد فيه
 لان

التصديق من الحكم المذكور في المتن قوله لكن المذكور
 في دلائل الاعجاز في الشرح قال الشيخ في دلائل الاعجاز
 اكثر مواقع ان الحكم الاستقراء هو الجواب لكن بشرط
 ويمكن توجيهه بان لا يبعد هذا الاشتراط في التاكيد بان
 كونه عام في التاكيد ومفيدة لغاية فهو ان يتبين
 الاثبات بها بذلك الشرط بخلاف سائر المؤكدات وعلى
 يندفع ما اورد عليه ان ما ذكره الشيخ مخالف للقول حيث
 حكوا الحسن التاكيد في مقام التردد سواء وجد هذا الشرط
 او لا نعم انه قد فرق بين سائر المؤكدات وهم ليسوا
 بذلك الفرق لكن نفعه رحمه الله كلام الشيخ على ما ذكرنا في هذا
 الكتاب يدل على ان كل كلامه على مطلق التاكيد ولم يثبت
 الى خصوص ان قوله مبني على ان كذب الاثنين
 تكذيبا للثنى يعني انه ثبت التكذيب في المرة الاولى الى
 جميع الرسل مع ان التكذيب فيما اثنان ووجهه بان لما
 كان

فقد وجدنا في بعض النسخ قوله في التصديق في الحكم عدم التصديق
 في الحكم بمعنى وقوع النسبة اولا معنى للتزدد في التصديق وعلى
 الثاني لا بد ان يراد بظو ذهن عن الحكم عدم التصديق
 لعدم ادراكه مطلقا بحيث يتناول عدم تصور اياه
 لا بد من معنى من قوله والتزدد في لان التزدد في يجب
 التصوره ففي تصوره سابقا بنفي التزدد فيه واذا عرفت
 ما ذكرنا ظاهر فساد القول بان لا حاجة الى ذكر التزدد فيه
 لان

كان المرسل الاثنين والثلثة واحدا وهو عيسى والرسل
 وهو الكلام الذي ارسل به الاثنا عشر واحدا كان
 تكذبا لاثني عشر تكذبا للثلة وهذا بناء على قوله في
 الاولى متعلق بكذبوا ولو جعل متعلقا بقوله قال الله تعالى
 لم ينجح الى هذا العذر فانتهى الى حكم عن رسل عيسى المكذبين
 وهم ثلثة مرتين فقال الله تعالى حكايته في المرة الاولى في
 كذا وفي الثانية كذا وكوجعت المزان للتكذيب استقام
 باعتبار ان يجعل ما تقدم المرة الثانية المرة الثانية من
 التكذيب مرة اخرى منه واستناد التكذيب في مرة التكذيب
 المتعلق بالثلة والمتعلق بالاثني عشر الى مجموع غير لازم
 بل يكفي استناده في احدى المرتين الى المجموع وفي الاخرى
 الى البعض بل يكفي استناده في احدى الى البعض وفي
 الاخرى الى الثلثة لانه يوجب نسبة التكذيب الى الثلثة على
 مجموع المرتين ولو لطلق التكذيب الذي جعلت المزان على

فقد وجدنا في بعض النسخ قوله في التصديق في الحكم عدم التصديق
 في الحكم بمعنى وقوع النسبة اولا معنى للتزدد في التصديق وعلى
 الثاني لا بد ان يراد بظو ذهن عن الحكم عدم التصديق
 لعدم ادراكه مطلقا بحيث يتناول عدم تصور اياه
 لا بد من معنى من قوله والتزدد في لان التزدد في يجب
 التصوره ففي تصوره سابقا بنفي التزدد فيه واذا عرفت
 ما ذكرنا ظاهر فساد القول بان لا حاجة الى ذكر التزدد فيه
 لان

الخلق مجوع وسأل عيسى عليه السلام واكتفى بخلقهم عن إرساله
 عيسى عليه السلام لم يعبد **قوله** اي الخلق اظان استشف
 متعد بنفسه كما قبله فيبغي ان يق فيستشف في الخلق ولا
 يصح حمل اللام على المتفرقة لان عمل الفعل عند التقدم على العمل
 في غاية القوة فيمنع تفويته فحضرته لم يدع على ما صرح به
 اللهم الا ان يجعل اللام زائدة او يبالا كما تعدى بنفسه قد
 بالحرف ايضا اذ بعض الانما يحكي كذلك ولو جعل ضميره
 للمفعول اي يستشف الخ لا لاجل اللام كان وجهها لا يمكن عليه
 ذلك لفارق الظاهر انه لا يلزم من استشف او غير السائل المتفرقة
 استشف او من استشف السائل المتفرقة ضرورة على السائل
 ما نال متفرقا كيف والقرض انه غير سائل وما ذكره رحمه الله
 في الشرح ان النفس الباقية على الفهم المتسارع يكاد يقره فيه
 صريح في انه لم يصرفه فتردد لا فدل ان الاستشف او تحقرو
 بالفعل لكن تحقرو لا يستلزم كون المستشف متروكا بالفعل

قوله اي الخلق اظان استشف
 متعد بنفسه كما قبله فيبغي ان يق فيستشف في الخلق ولا
 يصح حمل اللام على المتفرقة لان عمل الفعل عند التقدم على العمل
 في غاية القوة فيمنع تفويته فحضرته لم يدع على ما صرح به
 اللهم الا ان يجعل اللام زائدة او يبالا كما تعدى بنفسه قد
 بالحرف ايضا اذ بعض الانما يحكي كذلك ولو جعل ضميره
 للمفعول اي يستشف الخ لا لاجل اللام كان وجهها لا يمكن عليه
 ذلك لفارق الظاهر انه لا يلزم من استشف او غير السائل المتفرقة
 استشف او من استشف السائل المتفرقة ضرورة على السائل
 ما نال متفرقا كيف والقرض انه غير سائل وما ذكره رحمه الله
 في الشرح ان النفس الباقية على الفهم المتسارع يكاد يقره فيه
 صريح في انه لم يصرفه فتردد لا فدل ان الاستشف او تحقرو
 بالفعل لكن تحقرو لا يستلزم كون المستشف متروكا بالفعل

وقد

وقد يلزم ذلك الاستلزام ويجوز قوله فيستشف على معنى كاد
 يستشف ومن شأنه ان يستشف وهو بعد ما بعد منه
 ارتكاب تحقيق الاستشف والازدواج جعل التاكيد باعتبار
 تفدير الملتح الذي من شأنه ان يستشف لا لا باعتبار
 الاستشف بالفعل **قوله** مشاهدات عند ان حلت المشا
 على المشاهدة العقلية اي اليقين والعلم القطعي صرح جعل
 التاكيد مشاهدا سواء على اصطلاح العقول والاصول
 وان حلت على المشاهدة الحسية لم حل الدليل على اصطلاح
 الاصول لان الدليل عند اهل العقول تصديقات مرتبة ليست
 بمجسومة **قوله** لان مجرد وجوده لا يكفي في الارتناع فيه
 ان معنى الكلام على هذا القبيل ان يكون في نفس الامر من الله
 لو تاملنا ارتناع فالارتناع لازم لتامل في الدليل الموجود في
 الامر لا مجرد وجوده في نفس الامر فلا يدعي ان مجرد وجوده
 لا يكفي في الارتناع ويمكن دفعه بان المراد بالارتناع هو

قوله اي الخلق اظان استشف
 متعد بنفسه كما قبله فيبغي ان يق فيستشف في الخلق ولا
 يصح حمل اللام على المتفرقة لان عمل الفعل عند التقدم على العمل
 في غاية القوة فيمنع تفويته فحضرته لم يدع على ما صرح به
 اللهم الا ان يجعل اللام زائدة او يبالا كما تعدى بنفسه قد
 بالحرف ايضا اذ بعض الانما يحكي كذلك ولو جعل ضميره
 للمفعول اي يستشف الخ لا لاجل اللام كان وجهها لا يمكن عليه
 ذلك لفارق الظاهر انه لا يلزم من استشف او غير السائل المتفرقة
 استشف او من استشف السائل المتفرقة ضرورة على السائل
 ما نال متفرقا كيف والقرض انه غير سائل وما ذكره رحمه الله
 في الشرح ان النفس الباقية على الفهم المتسارع يكاد يقره فيه
 صريح في انه لم يصرفه فتردد لا فدل ان الاستشف او تحقرو
 بالفعل لكن تحقرو لا يستلزم كون المستشف متروكا بالفعل

الارتناع المذكور اعني الارتناع على تقدير التامل في كماله
 ان مجرد وجوده لا يكفي في الارتناع على تقدير التامل لان
 التامل لما يكون في الدليل المعلوم يحصل الجهر فلا بد
 ان يكون من الدليل معلوما للذكر فيا تامل فيه فيرتدع ويبد
 يدفع ما يورد على قوله ما لم يكن حاصلا عنده انه بدله
 على ان مجرد الحصول عنه يكفي في الارتناع فيرتدع على غير
 كونه معه كونه معلوما لان مجرد المعلومات والحصول
 لما يكفي في الارتناع فاجرتبه على التامل في ذلك المعلوم
 وايضا التامل في الدليل فيفيد العلم به فالحاجة الى التيقيد
 الدليل بكونه معلوما ولكن ان نقول لما وصفنا الدليل بكونه
 مشاهدا وانظروا المشاهدة الحسية فلا بد ان يحل على اصطلاح
 الاصول وهو يمكن النوصل بصحيح النظرية الى المطلوب
 جري فحيز معلوم لا يكفي في الارتناع بل بحسب التامل
 والنظر فيه **قوله** فظاهر هذا الكلام انه مثال جرئة من جرئ

قوله اي الخلق اظان استشف
 متعد بنفسه كما قبله فيبغي ان يق فيستشف في الخلق ولا
 يصح حمل اللام على المتفرقة لان عمل الفعل عند التقدم على العمل
 في غاية القوة فيمنع تفويته فحضرته لم يدع على ما صرح به
 اللهم الا ان يجعل اللام زائدة او يبالا كما تعدى بنفسه قد
 بالحرف ايضا اذ بعض الانما يحكي كذلك ولو جعل ضميره
 للمفعول اي يستشف الخ لا لاجل اللام كان وجهها لا يمكن عليه
 ذلك لفارق الظاهر انه لا يلزم من استشف او غير السائل المتفرقة
 استشف او من استشف السائل المتفرقة ضرورة على السائل
 ما نال متفرقا كيف والقرض انه غير سائل وما ذكره رحمه الله
 في الشرح ان النفس الباقية على الفهم المتسارع يكاد يقره فيه
 صريح في انه لم يصرفه فتردد لا فدل ان الاستشف او تحقرو
 بالفعل لكن تحقرو لا يستلزم كون المستشف متروكا بالفعل

القاعدة

القاعدة التي نحن بصدد دها فالابدان تحقرو في جعل المنكر
 كغير المنكر ولا يمكن حمل قوله لا ريب في ظاهره لان هذا
 الحكم غير صحيح ويجب انكاره فلا معنى لجعل منكره كغير المنكر
 بل ينبغي ان يحمل على معنى ان القرآن ليس مظنة للريب وبني
 ان لا يرتاب في معنى ما ذكره في الكشاف ويجعل ان يكون نظيرا
 لما نحن فيه فلا يكون جرئيا من جرئنا بل يكون مشاهدا كما
 في الامر بالمعروف ويكونان جرئين لكي وحي يكون الاية محو
 على ظاهره بيان ان ما نحن فيه جعل الامكار كلا انكارا
 على ما يزيله وقد جعل في الآية الرب كلاب ريب تعويل على
 يزيله فيما جرئان يجعل وجود شيء كعدمه ما عدا على ما يزيل
 ويصلح ان مثاليه ولا يصلح احدهما مثالا لاخر بل نظير
 له يشاهد في الاشكال على جعل وجود الشيء كعدمه ما عدا
 على ما يزيله فاما جعل سجدة الله النظير الحسن لوحين
 احدهما ان يحرك يكون الكلام مجرى على النظم والثاني انه ذكر

قوله اي الخلق اظان استشف
 متعد بنفسه كما قبله فيبغي ان يق فيستشف في الخلق ولا
 يصح حمل اللام على المتفرقة لان عمل الفعل عند التقدم على العمل
 في غاية القوة فيمنع تفويته فحضرته لم يدع على ما صرح به
 اللهم الا ان يجعل اللام زائدة او يبالا كما تعدى بنفسه قد
 بالحرف ايضا اذ بعض الانما يحكي كذلك ولو جعل ضميره
 للمفعول اي يستشف الخ لا لاجل اللام كان وجهها لا يمكن عليه
 ذلك لفارق الظاهر انه لا يلزم من استشف او غير السائل المتفرقة
 استشف او من استشف السائل المتفرقة ضرورة على السائل
 ما نال متفرقا كيف والقرض انه غير سائل وما ذكره رحمه الله
 في الشرح ان النفس الباقية على الفهم المتسارع يكاد يقره فيه
 صريح في انه لم يصرفه فتردد لا فدل ان الاستشف او تحقرو
 بالفعل لكن تحقرو لا يستلزم كون المستشف متروكا بالفعل

قوله اي الخلق اظان استشف
 متعد بنفسه كما قبله فيبغي ان يق فيستشف في الخلق ولا
 يصح حمل اللام على المتفرقة لان عمل الفعل عند التقدم على العمل
 في غاية القوة فيمنع تفويته فحضرته لم يدع على ما صرح به
 اللهم الا ان يجعل اللام زائدة او يبالا كما تعدى بنفسه قد
 بالحرف ايضا اذ بعض الانما يحكي كذلك ولو جعل ضميره
 للمفعول اي يستشف الخ لا لاجل اللام كان وجهها لا يمكن عليه
 ذلك لفارق الظاهر انه لا يلزم من استشف او غير السائل المتفرقة
 استشف او من استشف السائل المتفرقة ضرورة على السائل
 ما نال متفرقا كيف والقرض انه غير سائل وما ذكره رحمه الله
 في الشرح ان النفس الباقية على الفهم المتسارع يكاد يقره فيه
 صريح في انه لم يصرفه فتردد لا فدل ان الاستشف او تحقرو
 بالفعل لكن تحقرو لا يستلزم كون المستشف متروكا بالفعل

لأنه لا يمكن أن يكون الشيء حقيقة إلا إذا كان له وجود حقيقي في نفسه لا في غيره

بعد ذلك وهكذا اعتبارات الشيء وأنه يقتضي بظاهره أن لا يثبت شيء من اعتبارات الشيء على تقدير جعله لا يثبت ما لا يمكن فيه يكون من اعتبارات الشيء وأمثله ولا يخفى عليك أن الأحسن أن يقال أنه نظير تنزيل الأثر من منزلة عدمه لا لنزول وجود الشيء من منزلة عدمه بل لأنه مثال له فإن نظير الشيء وإن كان إطلاقاً على جزء من جزئياته على ما هو المشال لكن إذا قبل بالمشال يرد به أنه شبهة **قوله** لأن بعض الأسناد عندنا لا يعني أن الأسناد ليس مخصصاً والمجاز فاختار عبارة لا تدل بظاهرها على المحصر وقوله أنا حقيقة أو مجاز يفيد معنى الخلو ظاهر فيفيد المحصر فيكون المقول منه لأنه لا يفيد المحصر لأنه يفيد عدم المحصر كغيره عبارة الشرح فكانه قال بعض حقيقة وبعض مجاز وليس كذلك لينتج المانع عليه وإن أمكن دفعه بكلف **قوله** كقول المعتز لمن لا يعرف حاله وهو يحتمل أنه قيل

لأنه لا يمكن أن يكون الشيء حقيقة إلا إذا كان له وجود حقيقي في نفسه لا في غيره

هذا هو الذي أراد به قوله لا يمكن أن يكون الشيء حقيقة إلا إذا كان له وجود حقيقي في نفسه لا في غيره

ها قد ان ذكرنا على سبيل العادة والافتقار استقاماً يكون حقيقة أيضاً وإن شئت بان الخطاب إذا كان عامراً جازماً القائل أنه معتزله لا يتعين كونه حقيقة لجواز أن يجعل القائل علم الخطاب قرينة على أنه يريد بظاهره نعم لو قيل يكفي أحد لتبين لأنه إذا لم يعرف حاله يكون هذا الكلام حقيقة قطعاً وكذا إذا عرفها لكن يحتمل أنه لا يدرج لا يثبت قرينة على عدم إرادة الظاهر لم يثبت **قوله** أي والحال أنك خاصة أشارة إلى أن تقديم المسند إلى المقصود إنما يفيد أنه لو علم الخطاب أيضاً فامتنان يعلم العلم المتكلم بذلك أيضاً ولا وعلى الأول لا يكون حقيقة لمكان القرينة الصادق بل إن كان الأسناد للملازم كان مجازاً وعلى الثاني يكون حقيقة فخصص المتكلم بالعلم بعدم المجاز باعتبار أنه على تقدير علم الخطاب لا يتعين كونه حقيقة لا باعتبار أنه على هذا التقدير لا يكون حقيقة مجزاً **قوله** مجازاً في الآيات

هذا هو الذي أراد به قوله لا يمكن أن يكون الشيء حقيقة إلا إذا كان له وجود حقيقي في نفسه لا في غيره

هذا هو الذي أراد به قوله لا يمكن أن يكون الشيء حقيقة إلا إذا كان له وجود حقيقي في نفسه لا في غيره

أما سمي به مع أنه يكون هذا المجاز في الشيء أيضاً كما ذكره في الشرح أن المجاز في الشيء مداره على المجاز في الآيات فإن كان الآيات مجازاً كان الشيء مجازاً والآن **قوله** أي غير الملازم لا يظهر للتقيد بالملازم فائدة قوله من الحقيقة أو الموضع الذي يؤيد من العقل **قوله** من نقل عنده في المحاشي أن من قوله من الحقيقة يتبين أنه في قوله من العقل ابتدأنا أي تطلب موضع من العقل ما هو وكيف ينبغي أن يكون حتى يكون على ما هو عليه والظن من كلامه أنه لم يجعل كلمة من في من العقل صلة للأول ولا بعد أن يجعل صلة له على معنى تطلب موضعاً يرجع إليه من العقل أي يحكم العقل به ويجوز أن يجعل من الأول في من الحقيقة صلة للأول أيضاً على معنى تطلب موضعاً يرجع إليه من الحقيقة أي ينتقل إليه منها لا شيئاً وأما جعل من الثانية بياناً وكلاً وأما لم ينص الشيخ

في دليل المجاز

على يطلب الحقيقة بل يضم إليها الوضع المذكور لأن مذهبه أن المجاز العقلي لا يلزم أن يكون له حقيقة عقلية فإذا لم يكن هناك حقيقة لم يستفهم تطلب الحقيقة **قوله** لم يتعين للمفعول معه أن اراد به أنه لا يستند إلى المفعول معه لابقا على حال فكذلك المفعول به وإن اراد به أنه لا يستند إليه أصلاً وإن أخرج عما كان عليه فعليه منع ظاهره جواز أن يرفع النسبة في استوعاب الماء والخشبة على العطف على الفاعل فيكون مستنداً إليه كما يرفع زيد في ضربت زيدا فيضال ضربت زيدا فيجعل مستنداً إليه والجواب أن المراد أنه لا يستند إليه باقياً على معناه فإنه إذا استند إليه لم يبق مقصود المصاحبة معقول الفعل بل يكون معقول الفعل لأن معنى المصاحبة إنما يستفاد من كون الواو بمعنى مع فلم يبق بخلاف المفعول به فإنه عند الأسناد اليه يبق على معناه وهو ما وقع عليه فعل الفاعل وقد أثر المفعول به في الأصل ما وقع فعل الفاعل من غير

تقييد بالمنصوب والمفعول به ما ذكر بعد الواو بمعنى
مع او ما قصد لمصاحبة مفعول الفعل فلفعل به الاصل
يقع مسند اليه دون المفعول معه الاصل **قوله** يعني
لاجل ان ذلك الغير يتأثر بما هو له عما فسر به ذلك ولم
يقصر على ظاهره وهو ان الاسناد الى ما ذكر لاجل الملا
مجاز لان مطلق الملاذبة نعم ملاذبة الفعل لما هو له
الفاعل والمفعول فالاسناد لمطلقه لا يوجب المجازية
والا لكان الاسناد الى ما هو له مجازاً وايضاً قد افق في ذلك
كلام الايضاح ان اسناده الى غيرهما لمصاحبة ما هو له
في ملاذبة الفعل مجاز وكلام صاحب الكشف ان الاسناد
الى هذه الاشياء على طريق المجاز لمصاحبة الفاعل في ملا
الفعل ولو اقتص على ظاهره لم يبعد بناء على انه يفهم من ان
الاسناد مجاز الملاذبة مجازاً وهو حق لان الاسناد الى
ما هو له ليس مجازاً بل لاجل انه هو له **قوله** يعني غير ذلك

قوله يعني غير ذلك
قوله يعني غير ذلك
قوله يعني غير ذلك

في المعنى

في المعنى للفاعل انما لم يفسر الضمير بذلك من اول الامر بل انش
التصريح حيث فسر غيرها بغير الفاعل والمفعول ثم بين ان
المراد غير الفاعل في المعنى للفاعل كما في قوله وهو ان المذكور
سابقا للفاعل والمفعول مطلقاً فالضمير يرجع اليها الا
على سبيل الاطلاق لكن لما ذكر ان الاسناد الى الفاعل
في المعنى والى المفعول في المعنى حقيقة علم ان المراد في المجاز
الاسناد الى غير الفاعل في المعنى لان الاسناد الى غيره
في المعنى للمفعول حقيقة لان المفعول غير الفاعل وقوله
الاسناد الى غير المفعول في المعنى فيبين ان الاسناد الى غيره
على ما يقتضيه اللفظ ثم بين المراد بقوله المقام **قوله** من
الاشياء في الايقاعية لا يبق الوصفية اي ذلك فلم
لم يذكرها لان الوصف ما فعل وصفه من اسم فاعل او
او نحوها واما مصدر والمجاز في الاولين على قولنا
هو اسناد الفعل والصفة الى غيره والثالث خارج عما نحن

قوله يعني غير ذلك
قوله يعني غير ذلك
قوله يعني غير ذلك

قوله يعني غير ذلك

في على ما ذكر في الشرح ان مثل انما هي اقبال ليس بحقيقة
ولا خارجاً عند المصلا لتمام الاسناد الى الملاذبة فكما يكون
مثلنا في اقبال **قوله** والتعريف المذكور اعم من الاسناد
يعني ان اذا تحقق المجاز العقلي في غير الاسناد والتعريف
الذي ذكره المصنف لاسناد فلا بد من اعتبار تقييد
في التعريف بان يجعل المعروف المجاز الاسنادي لا مطلق
المجاز العقلي او تعميم في التعريف بان يرد بالاسناد مطلق
النسبة فيقول الاضافية والايضاية وانشاء بلفظ التعميم
الى بعد الوجه الثاني لان المتبادر من اطلاق الالفاظ
المصطلحة هو معانيها الاصطلاحية ولا ينبغي ان يذهب
عليك الوهم ان حمل الاسناد المذكور في التعريف على مطلق
النسبة لا يعني بلا بد من حمل الاسناد المذكور سابقاً في قوله
ثم الاسناد منه حقيقة عقلية ومجاز عقلية على مطلق
النسبة ايضاً والا لكان التعريف اعم من المعروف الاعم

قوله يعني غير ذلك
قوله يعني غير ذلك
قوله يعني غير ذلك

الا ان يتكبر ان الضمير في قوله وهو اسناد الى المصلا
راجع الى مطلق المجاز العقلي الذي هو قسم من
الاسناد لا بد من ارجاع المطلق في المقيد ويجوز ما يجوز
البعض من كون القسم اعم من القسم والمقسم واعلم ان تعميم
التعريف بحمل الاسناد على مطلق النسبة ليصلح لمطلق
المجاز العقلي اولى مما وقع في الشرح من جعل الاسناد
اعم من التعريف واللائق من الكلام ليصلح التعريف لمطلق
لان المعروف يكون هو المقيد ايضاً وان كان يمكن توجيه
قوله حيث جعل التأويل اخرج الاقول لكاذبة فقط
وذلك لانه قال ولو قلت خلاف ما عند العقل امتنع
التعريف بنحو قول الجاهل واما استقيم ذلك لولا يمكن
طريقاً للتأويل مخرجاً له والا لكان التعريف مطراً مع
ذكر ما عند العقل لان قول الجاهل وان دخل في خلا
ما عند العقل فمخرج بقيد التأويل وقديهم ما ذكر

قوله يعني غير ذلك
قوله يعني غير ذلك
قوله يعني غير ذلك

قوله يعني غير ذلك

من جعل الشك في التأويل لأخراج الكذب ففط من أنه
 اخرج قول الجاهل بقوله خلاف ما عند المتكلم والكذب
 بقيد التأويل ولا يخرج عليه أن اخرج الكذب بقيد التأويل
 لا يوجب اختصاصه بأخراج جواز أن يخرج به قول الجاهل
 وإن لم يذكره لأن المدعى أن الشك في جعل التأويل لأخراج
 الكذب ففط على معنى أنه حسب اخرج الكذب باليه وليس
 إليه اخرج قول الجاهل لأنه جعل قول الجاهل داخل في
 القيد غير خارج به **قوله** وأنه المبدى والمعيد للادلة
 على ذلك ما باعتبار أن من قال بأمري الله وإرادته وإن
 أفنا الشاعرا وشعر راسه وإن طلوع الشمس وغروبها
 كل يوم يقع بذلك قال بأنه المبدى والمعيد والمنشئ والمنقضي
 لعدم القابل بالفصل أو لأن هذا دليل على القابل
 وأما باعتبار أن كون الأفعال بأمره وإرادته يدل على كونه
 معنيا وإن طلوع الشمس وغروبها بأمره يدل على كونه

منشأ

والجواب أن الجاهل لا يوجب اختصاصه بأخراج جواز أن يخرج به قول الجاهل

منشأ مبتدأ معيذاً وربما يناقش بأن حمل سناد مزيل
 المجازفة ينفي أنه قيل الله ليس وأنه من العكس كيف
 الأول يصير إلى المجازفة وإنه ويمكن دفعه **قوله** باعتبار
 حقيقة الطرفين ومجازيتهما ربما يتوهم أن الاقتسام هذا
 الاعتبار لا يجازيها وزايفين وهما أن يكون الطرفان حقيقيين
 وأن يكونا مجازيين لأن القسمين الآخرين اعني ما يكون
 الطرفان مختلفين ليسا بهذا الاعتبار بل باعتبار أحد الأمرين
 من حقيقة أحد الطرفين ومجازية الآخر بل التسان الأول
 ليسا باعتبار أحد الأمرين من حقيقة الطرفين ومجازيتهما
 على ما يشعر بكلمة أو بل باعتبار كليهما فحق العبارة أن يقال
 باعتبار حقيقة الطرف ومجازيته بأفراد الطرف وبلفظ الواو
 والجواب أن ترميع القسمة بهذا الاعتبار بمعنى أنه لا يلاحظ
 هذا الاعتبار في القسمة إلى مجموع الأربعة سواء وجد هذا
 الاعتبار في كل قسم أو لا وقد تحقق الاعتبار في كل من

مبدئ منه

القسمين الأولين وفي مجموع القسمين الآخرين لأن الطرفين
 في مجموعهما حقيقيان ومجازيان ولا يصح عدم تحقق
 الاعتبار في كل منهما على أن الاقتسام المذكورة هي أن يكون
 الطرفان حقيقيين وأن يكونا مجازيين وأن يكونا مختلفين
 ولا شك في تحقق هذا الاعتبار في كل منهما ولا يقدح في
 تحققه في كل من قسمين المختلفين ولا يعدان محل قول حقيقيين
 الطرفين ومجازيتهما على معنى انصاف مجموع الأمرين من
 الحقيقة والمجازية إلى الطرفين لا انصاف كل منهما على حدة
 فكان حق العبارة باعتبار حقيقة ومجازية الطرفين لا
 أن ذكر المضاف إليه رعاية لأمر لم يظن كما ذكر المضاف في بنى
 وبينك وأنت كلمته وفلاشارة إلى أنه لا يجمع الأمران
 في قسمين ولأن المحو في القسم انصاف الطرفين بسا
 والمجازية لا بهما جميعاً **قوله** على ما ذهب إليه المصنف
 وأما ما ذهب إليه السكاك من عدم اشتراط كون المسند

أوفى

في مجموعهما حقيقيان ومجازيان ولا يصح عدم تحقق الاعتبار في كل منهما على أن الاقتسام المذكورة هي أن يكون الطرفان حقيقيين وأن يكونا مجازيين وأن يكونا مختلفين

أوفى معناه في غير ذلك لأنه يجوز أن يكون المسند محذوفاً
 وصفها بالحقيقة والمجاز اللغويين تردد لأنها مفسران
 بالكلمة فيقتضى أن لا يوصف الجملة بها ولو نظر إلى أن
 وصف الشيء بوصف جزائه كما يقول ثوبان أو ثوبان ولفظ
 امشأج وأجزاء الجملة مفردات يصح وصفها بها وأيضاً يريد
 الاستعارة التشبيهية التي هي مركبة قطعاً في قسم الاستعارة
 التي هي من قسم المجاز اللغوي ربما يقتضي جواز وصف الجملة
 بذلك **قوله** وكل مفرد مستعمل فيفيد بالمفرد جملة من
 أنفاً أنه لا يتيقن وصف المركب بالحقيقة والمجاز وربما
 لأن اللفظ قبل الاستعمال لا يوصف بها الأخذ بالاستعمال
 في مفهومها **قوله** أي من جهة العقل فيشر إلى أن قوله عقلاً
 تميز والعقل وإن لم يصلح فاعلاً للاستحالة لكونها هنا
 لازمة لكن يكفي صلاح العقل فاعلاً للاستحالة المتقدمة
 بمعنى عدم الشيء على الأقل لأن الواجب أن يكون التميز فاعلاً

مشتمل على ما ذهب إليه المصنف من أن الاعتبار بغير اشتراط كون المسند

اما النفس الفعل المذكور بخطاب زيد نفسا واما المتعدي
 نحو امتلاء الماء فان الماء لا يصلح فاعلا ولا متلا بل
 للمتعبير وهو المتلا لان الماء لا يمتلئ الا بماء في الأرض
 عيون فان العيون منفحة ولا مغلقة فالحق فيه مثل متلا
 الاناء ماء **قوله** وطلعت في هذا كلف والحق ما ذكره
 الشيخ رحمه الله قال في شرح المفاتيح وانا اظن كلام الشيخ
 اقرب الى الصواب بالنظر الى مقصود الكلام اذ ليس المقصود
 الى اقسام وتصيير بل الى قدوم وصيرورة على ما صرح به الشيخ
 دفعا لما يتوهم من اعتراض الامام يعني ليس الموجود هنا
 اقداما وتصيرا حتى يطلب له فاعل وانما هو متوهم مقدور
 والمحقق الموجود هو القدوم والتصير ورة الى هذا كلامه
 يعني انه وان ذكر الاقدام والتصير لكن يقصد بها الالات ^{التي هي}
 اقدام وتصير هو متوهم غير موجودين وليس الموجود الا
 القدوم والتصير ورة واذ لم يوجد الاقدام والتصير يطلب

لها

لها الفاعل ضرورة فلا يرد عليه ما انفصل عنه رحمه الله في نحو
 اذا لم يكن اقدام مع كونه مذكورا كان هناك مجاز
 لغوي في المسند لا مجاز عقلي في الاسناد اذ لا شك ان تناف
 المعنى في الواقع لا يقدح في صحة استعمال اللفظ في كونه
 اقداما للمعنى والموهم مثلا واذ صحت استعمال اقدام
 في معناها مع انها لم تكن مجازا في نفسها قطعا ولا يقاس ^{هنا}
 على لفظ الاقدام المستعمل في الاقدام الموهومة على ما هو
 استعماله في تمييزه عند السكاك وانما مجازا قطعاً لا تقياس
 مع المارق لانه استعمال الاقدام في معنى وهي شبهة
 بالاطفار المحققة وانما غير ما وضع له لفظ الاقدام مجازاً
 بخلاف لفظ الاقدام فانه لم يستعمل الا في معناه الموهوم
 وهو الاقدام الحقيقي لكن اعتبر وجوده على سبيل التوهم
 دون التحقق وانما ذكر الاقدام واستعمل في اقدام موهوم
 ولم يذكر القدوم مع كونه موجوداً محققاً لما يابى هي

وبطلان نظرية العبارة للمتن ترجيحاً بناء على ان المراد بلفظ
 العيشة المذكور في اما نفس العيشة وضمها بناء على انما ^{دعا}
 والاول ولان **قوله** وهذا اولى القيل لان المجاز عند ^{المص}
 انما هو اسناد الصلابة الى الضمير المستكن في العايد الى النهار
 فيجوز ان يراد بالضمير فلان لا بلفظ النهار ولم يصف الضمير
 الى شئ حتى يلزم اضافته الى نفسه وهذا المناقشة لا يجري
 في الاخر وهو قولنا ونماح القيل بنهاره صلابة في الجملتين
 على ان المراد بالنهار وضميره واحد فاذا اريد باحدهما معنى
 كان هو المراد بالآخر ايضا **قوله** عند القائلين بان
 اسماء الله توقيفية اشارة الى رد ما ذكرناه في الجواب
 عن هذا السؤال بان التوقف على السمع انما يلزم لو قال
 السكاك بالتوقيف لكنه لا يقول به وجعل الردان هذا
 التركيب صحيح بل شاع عند القائلين بالتوقف كما عرفت
 فلو كان الامر على عمل السكاك لم يكن الامر كذلك **قوله**
 لم يرد التركيب صحيح عند القائلين بالتوقف

للمبالغة في مدح الحق في القدوم حيث شبه الاقدام الى
 على وجه الفاعلية وجعل قدماً اذ لا شئ اكل في تحصيل
 القدوم من التقدم بل انه هو المحصل لا يقال الفاعل الاقدام
 الموهوم هو اللقلام الموهوم واسناده اليه حقيقة فقد ^{جاء}
 للاقدام مع كونه موهوماً فاعل حقيقي اذ اسناده اليه يكون حقيقة
 لا نرى اعتبار اقدام الموهوم لا يحتاج الى اعتبار مقدم
 متوهم فن اعتبره غيبة **قوله** وهذا مبني على ان لا
 بعيشة في قوله تعالى اقم دفع لما يقال ان الاسناد المجازي
 عند المصنف انما هو اسناد الصفة الى الضمير في راضية لا اليه
 الوصفية في عيشة راضية فيجوز ان يكون المراد بضمير راضية
 صاحب العيشة لا بلفظ العيشة وبطلان ذلك ان يبق هو
 في عيشة راض صاحبها وجعل الدفع ان ضمير راض انما
 هو للعيشة فالمراد بها واحد فاذا اريد بالضمير صاحبها فيمن قهر
 كان هو المراد بالعيشة ايضا فلزم ان يكون المعنى في صاحب ^{عقبة}
 لمراد التركيب صحيح عند القائلين بالتوقف

وبطلان

والجواب ان معنى هذه الاعتراضات يتوجه عليه ان اذا اردت
 المتبني به ادعاء لا حقيقته لا يكون الاسناد اليه حقيقته لانها
 فيسند حقيقته اليه المتبني به الحقيقي لا ادعاءه الا يرى انما
 جعل الرجل الشجاع اسدا بطريق الادعاء والتاويل لم يكن
 الاسد عليه حقيقته بل مجازا على الاصح فجعل الربيع غيرة الفا
 الحقيقي ادعاء لا يجعل اسناد للابيات اليه حقيقته فان
 اذا كان الربيع مكينة يكون الابيات تخيلية عند السكاك
 يجب ان لا يكون لغناها تحقفا حسا ولا عقلا كاطفا والمينة
 يقصد بها المروهي شبيه بالاطفا وكذا هنا يقصد امر وهي
 شبيه بالابيات ولا شك ان اسناده اليه الربيع بطريق
 يقضي صريح السكاك بان قرينة المكينة في اثبات الابيات امر
 متحقق فهو مكينة بلا تخيل فانه تفك كل واحد منها عن
 الآخر عنه **قوله** عدم الحادث سابق على وجوده لا
 كان الحادث عدما سابقا عليه فله عدم لاحق وقد عبر

هنا

هنا بما يدل على عدم اللاحق فان الحذف هو الاسقاط
 فلا شيء يرجع لعدم السابق بالاعتبار لا يترك الاصل هو العد
 السابق وهو الواقع ههنا واما التعبير بما يدل على اللاحق فلكونه
 وقوله فكانه ترك عن اصله يشعر بان الترك ليس على سبيل
 كان قوله فكانه ترك به ثم حذف يشعر بان الحذف ليس على
 الحقيقي ومعلوم عندك ان عدم الابيات مخصص في القسمين
 اعني الترك من الاصل والاسقاط بعد الابيات فلا بد ان
 احدهما حقيقيا وغاية ما يمكن ان يقع المراد من الترك عن اصله
 ليس عدم الابيات بذكر وعدم ملاحظته في نفسه وقصد ولا
 شك ان ذلك ليس على الحقيقي وان كان عدم الابيات من
 الاصل على الحقيقي لكن الشأن في دلالة الترك على هذا المعنى
قوله وانما قال الخيال لان العدول ليس محققا وانما هو على سبيل
 الخيال لان العدول يتوقف على الكون سابقا في الحل الاول
 والاشغال عنه ثانيا الى الحل الثاني وليس شيء منها حقيقيا

اما الدلالة في اللفظ عند الذكر فلا بد ان يستعمل والدلالة في
 العقل واما الدلالة في الفعل عند الحذف فلا بد ان اللفظ المحذوف
 دخلا في الدلالة بناء على انه قد استمر في العادة فهم المعاني
 من الالفاظ محذوفة واخيلاء وكاننا اقصر حمد الله على
 بيان الثاني في هذا الكتاب لان احوج الى البيان ولذا لم
 بالغ بمصر الدلالة في اللفظ مع ظهور مدخلية العقل في الدلالة
 وقد بين الكلام في الدلالة اللفظية وانها لا يقوم الا باللفظ
 واما العقل فشرط الدلالة فلا ينسب اليه ولذا لم اقصر
 على الثاني واشاء بالقصر الى وجه الاختصار **قوله** والنظان
 ذكر الاخترا في قديم فمع بان غايته الامران يلزم في صورة
 القيين كون ذكره عبثا لكن لا يلزم من ذلك ان يلزم في
 الصورة ان يقصد الاخترا عن العبث بل يجوز ان يقصد
 نفس التبيين من غير اخطا واخترا بالبيان قال رحمه الله
 في شرح المفتاح لا يخفى ان كون قصد هذا المعنى ان كان

الخبر

الخبر لا يصلح الا لغير كونه الاخترا عما لا فائدة فيه وان
 المتكلم قد يقصد لخدعها ولا يحيط الاخر بباله وما ذكره
 في وجه الاعتراض من الاثرين ولا يخفى ما فيها **قوله** وانما اظهر
 تعظيمه ادرج الاظهار وان كان الحاصل من ذكر اسم يدل
 على التعظيم هو نفس التعظيم اي الوصف بالعظمة لان الكلام
 عند قيام القرينة على المسند اليه لو حذف فاسم الدال على
 التعظيم يفهم من الكلام عند عدم ذكره فيذكره يحصل لها
 التعظيم ويجوز ان يكون اظها والتعظيم عند ما اذا كان
 الخرج الاعلى التعظيم **قوله** باشارة على انصاف المسند اليه
 بالفضائل فعند قيام القرينة يفهم التعظيم للمدلول عليه
 بانسحاب الخبر الى المسند اليه المفهوم من القرينة فيحصل
 الذكر اظها والتعظيم **قوله** محقيقا او تفديلا اشارة الى
 ما ذكره ابن الحاجب ان التقديم اللفظي قسمان تحقيقي
 مخوضب زيد غلامه تفديري مخوضب غلامه زيد

فإن زيدا وإن كان متاخرا لفظا لكنه متقدم بتقديمه لأن
مرتبة الفاعل قبل مرتبة المفعول والتقديم المعنوي هما
أحدهما أن يكون قبل الضمير لفظي ضمن المرجح بأن يكون
جزءا مدلول اللفظ نحو قوله تعالى اعدوا لها وقرب للفقير
لأن الفعل يتضمن المصدر وهو جزء والثاني أن لا يكون
المرجع مفهوما للتأنيما من سياق الكلام قبل الضمير نحو
ولا يؤبري لأن الكلام مسوق لبیان الميراث فيلزم أن يكون
هناك مودت فرجع الضمير اليه وهو الذي اراد جعله لله
يقوله وقرينه حال والتقدم المحكي هو أن يكون المرجح مؤثرا
ولم يكن هناك يتقضى اعتبارا بتقديمه لاذ لك الضمير باعتبار
وصفه على أن يعود إلى متقدم فهذا المرجح متقدم حكما
لوضع الضمير وذلك كالضمير المهم المضمر بما بعده نحو
رجلا ومن ضمير الشأن والقصة وإنما زكبت مخالفة الوضع
في هذا الضمير تفيما الشأن والمرجع وتكسبه في النفس بذلك

الشيء

الشيء مهما أوالا حتى ينشوق نفس السامع إلى العفو عليه
 ثم يذكر المراجع قال ابن الحاجب ومعنى التقديم حكما أنك
 إذا قصدت الأهم للتحقيق ففعلت المراجع في ذلك و
 تخرج به لحصل التخييم بتقديم المهم ثم ذكر المراجع الحكمي
 فهذا المقفول في حكم المتقدم والأول أن يجعل التقدم الحكمي
 اعتمد من ذلك حتى يتناول ما في ضربتي وضربت زيدا على
 مذهبا بصريين بأن يقال التقدم الحكمي أن يكون هناك شيء
 يقتضي تقدم المراجع تعقلا فيجعل في حكم المتقدم وفي
 صورة التنازع إنما يضم الفاعل في الأول بعد ملاحظة
 تخصيص أثناء بالأعمال في المعول المذكور فاقضى ذلك
 تعقل المذكور سابقا على الأضمار **قوله** لأن وضع المغار
 على أن يستعمل بعين فأل الرضى لم يريد وبقولهم المعرفة
 ما وضع لشيء بعينه الواضع قصد في وضعه واحدا معينا
 والا لم يدخل في صلا المعرفة غير الأعلام والضمير اسم الأثنا

والموصول والعرف باللام والمضاف الواحد لما يصلح لكل معية
فقد المستعمل بل اذ اوما وضع ليستعمل في واحد بعينه
سواء كان ذلك الواحد مقصودا للواقع كما في الاعلام او
كما في غيرها فلما اوما وضع لاستعماله في شئ بعينه كان
اصح والمحققون على ان معناه ما هو المعلوم انظمه والضم
واخوانه وضعت لكل معنى معين وضعا عاما باعتبار ان الخط
الواقع في وضعه للعينات امر عام لكونه متكلما او مخاطبا
او غائبا ومشارا اليه مثلا وقد حقق ذلك في موضعه **قوله**
وقد يترك الخطاب مع معين قال رحمه الله في قول السكاك
وحق الخطاب ان يكون مع معين حق العبارة ان يكون
يقال مخاطبه وهذا الخطاب له لا مخاطب معه حق العبارة هنا
على قوله كلامه يترك الخطاب لمعين مع ان المذكور هنا في كلامه
المتن ان يكون لمعين فلما ساءلنا يرجع الضمير اليه ثم كلامه
الشكك محفل وجها اخر لا نذكره عليه ما ذكره رحمه الله وهو

۱۰۵
مجلس اول (۱۰۵)

ان

ان تعلق قوله مع معين يكون لألحطاب وكلامه لا شغل
ذلك هذا والأول ان يقال المتروك بالتركون اليه فيقال
بترك المعين الى غير المعين والمحطاب قد حصل الفراغ
من تحرير تلك الهيئة بمبدأ الله تعالى في اربع عشرة سطر العظم
وله عز وجل البقرة عليه افضل الصلوات عارفاً خلق الله سبحانه
محمد بن عبد الله عليه افضل الصلوات عارفاً خلق الله سبحانه

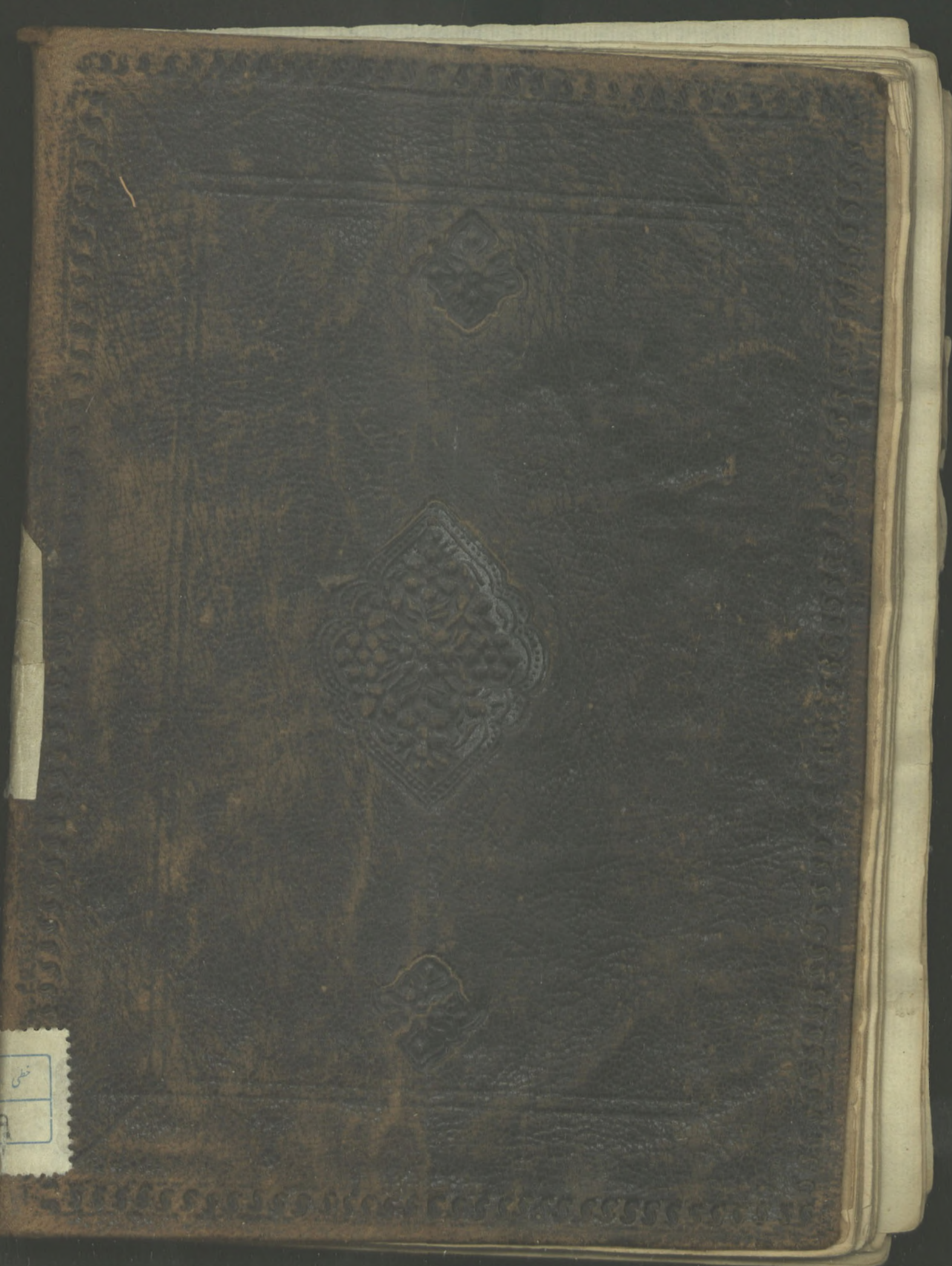
بجو محمد وآله

الطاهرين



१४

[illegible]



نظم